

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب الأدلة الشرعية

1532- فِي طَرَفَيْنِ الْبَحْثُ فِي الدَّلِيلِ بِحَسَبِ الْجُمْلَةِ وَالتَّفْصِيلِ

### الطَّرَفُ الْأَوَّلُ فِي الْأَدِلَّةِ عَلَى الْجُمْلَةِ

1533- يُنْظَرُ فِي الْأَدِلَّةِ الْجُمْلِيَّةِ لِمُقْتَضَى أَحْوَالِهَا الْكُلِّيَّةِ

1534- أَوْ مُقْتَضَى الْعَوَارِضِ الْمُعْتَبَرَةِ وَسَوْفَ تَأْتِي بَعْدَ ذَا مُفَسَّرَةً

### (النَّظَرُ الْأَوَّلُ فِي كُلِّيَّاتٍ تَتَعَلَّقُ بِالْأَدِلَّةِ)

وفيه مسائل: «المسألة الأولى»

1535- لَمَّا انْبَنَى الشَّرْعُ عَلَى الْقَوَاعِدِ

1536- فَهُنَّ كُلِّيَّاتٌ كُلِّيَّاتِهِ

1537- فَوَاجِبٌ رِعَايَةُ الْكُلِّيِّ

1538- وَوَاجِبُ الْجُزْئِيِّ أَنْ يُعْتَبَرَ

1539- وَمُظْهِرُ الْعِلْمِ هُوَ الْجُزْئِيُّ

1540- وَمَعَ ذَا فَإِنَّهُ لَا يُعْقَلُ

1541- وَآخِذٌ بِجِهَةٍ وَيُغَرِّضُ

### «المسألة الثانية»

1542- إِذَا نَظَرْنَا لِلدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ

1543- فَمَا لَهُ بِقَطْعِهِ اسْتِقْلَالُ

1544- مِثْلُ دَلِيلِ الظُّهْرِ وَالصَّلَاةِ

فَمِنْهُ ظَنِّي وَمِنْهُ قَطْعِي  
فَلَيْسَ فِي اعْتِبَارِهِ إِشْكَالُ  
وَالْحَجِّ وَالصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ



1545. كَذَلِكَ الظَّنِّي أَيْضاً مَرْعِي  
 1546. كَخَبَرِ الْآحَادِ فِي أَبْوَابِ  
 1547. فَإِنْ يَكُنْ مُعَارِضاً لِلْقَطْعِي  
 1548. فَذَاكَ مَرْدُودٌ بِلَا إِشْكَالِ  
 1549. وَمَثَّلُوا ذَاكَ بِذِي يَسَارِ  
 1550. وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ قَوْلُ السَّلَفِ  
 1551. وَإِنْ يَكُنْ لَيْسَ يُنَافِي قَاعِدَهُ  
 1552. فَبَابُهُ الْمُنَاسِبُ الْغَرِيبُ  
 1545. إِنْ كَانَ رَاجِعاً لِأَصْلٍ قَطْعِي  
 1546. أَتَى بِهَا مُبَيِّنُ الْكِتَابِ  
 1547. وَغَيْرَ مَعْضُودٍ بِأَصْلٍ شَرْعِي  
 1548. وَالْقَطْعُ مَتَّبِعٌ بِكُلِّ حَالِ  
 1549. يُؤَمَّرُ أَنْ يَصُومَ فِي الظُّهَارِ  
 1550. أَصْلٌ لَهَا مُعْتَمَدٌ عِنْدَ الْخَلْفِ  
 1551. وَلَا أَتَتْ أُخْرَى عَلَيْهِ شَاهِدَةٌ  
 1552. وَهُوَ مَجَالٌ لِلنُّهْيِ رَحِيبٌ

### «المسألة الثالثة»

1553. أَدِلَّةُ الشَّرْعِ بِلَا خِلَافِ  
 1554. أَوْ يَلْزَمُ التَّكْلِيفُ فِي الَّذِي شُرِعَ  
 1555. وَلَمْ تَكُنْ أَدِلَّةٌ لَوْ نَافَتْ  
 1556. وَالْعَقْلُ لِلتَّكْلِيفِ أَيْضاً مَوْرِدُ  
 1557. وَلَا اغْتِرَاضَ بِفَوَاتِحِ السُّورِ  
 1558. وَلَوْ أَتَى مُبَيِّنٌ مَعْنَاهَا  
 1559. وَلَا بِذِي تَشَابُهِ حَيْثُ بَدَأَ  
 1560. كَمِثْلِ مَا لِأَهْلِ نَجْرَانَ وَقَعَ  
 1561. فَلَا يُعَارِضُ الْعُقُولَ ذَلِكَ  
 1562. حَسَبَ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ  
 1553. حُكْمَ قَضَايَا الْعَقْلِ لَا تُنَافِي  
 1554. بِغَيْرِ مَا يُطَاقُ وَهُوَ مُمْتَنِعٌ  
 1555. لَكِنَّهَا بِعَكْسِ هَذَا وَافَتْ  
 1556. وَيَسْقُطُ التَّكْلِيفُ حَيْثُ يُفْقَدُ  
 1557. مِنْ حَيْثُ لَا تَكْلِيفَ فِيهَا لِلْبَشَرِ  
 1558. لَمْ تُنَكِرِ الْعُقُولُ مُقْتَضَاهَا  
 1559. وَقَالَ فِيهِ بِالْهَوَى مِنْ أَلْحَدَا  
 1560. فِي نَحْوِ نَحْنُ وَكَتَبْنَا وَنَضَعُ  
 1561. إِلَّا لِمَنْ زَاغَ هَوَى هُنَالِكَ  
 1562. وَمُقْتَضَاهَا لَمْ يَدْعُ مِنْ غَايَةٍ

### «المسألة الرابعة»

1563. وَضَعَ الدَّلِيلُ الْقَصْدُ مِنْهُ أَنْ يُرَا  
 1563. فِعْلٌ مُكَلَّفٌ عَلَيْهِ قَدْ جَرَا



- 1564- لَكِنَّ أَفْعَالَ الْمُكَلَّفِينَ  
1565- مِنْ جِهَةِ التَّصَوُّرِ الذِّهْنِيِّ  
1566- وَجِهَةِ الْوَاقِعِ فِي الْوُجُودِ  
1567- هُمَا مَجَالَانِ لِبَحْثٍ وَنَظَرٍ  
مِنْ جِهَتَيْنِ اغْتَبِرَتْ يَقِينًا  
مُجَرَّدًا مِنْ لَاحِقٍ وَضَعِيٍّ  
بِمَا لَهُ مِنْ لَاحِقٍ تَقْيِيدِيٍّ  
مَنْشَأُ خُلْفٍ فِي فُرُوعٍ تُعْتَبَرُ

### «فصل»

- 1568- ثُمَّ مِنَ الْأَفْعَالِ مَا يَصِيرُ  
1569- بِنِسْبَةِ الْخَارِجِ بِالتَّزَاوُلِ  
1570- وَلَيْسَتْ التُّرُوكُ كَالْأَفْعَالِ  
1571- إِذِ التُّرُوكُ كُلُّهَا سَلْبِيَّةٌ  
1572- فَلَوْ تَرَكْنَا مَا عَسَى أَنْ نَتْرَكَ  
1573- كَذَا اجْتِمَاعُهَا مَعَ الْأَفْعَالِ مَا  
1574- فَإِنَّهُ يُعَدُّ فِي الْأَوْصَافِ  
وَصِفًا لَهُ فِي غَيْرِهِ تَأْثِيرُ  
فَفِيهِ يَجْرِيَانِ لِلتَّلَازُمِ  
إِذْ لَا تَلَازُمَ لَهَا بِحَالٍ  
لَيْسَ لَهَا حَقِيقَةُ الْوُصْفِيَّةِ  
لَمْ يَتَزَاوَلْ مِنْهُ شَيْءٌ تَرَكَا  
لَمْ يَكُ لِلشَّرْعِ التَّلَازُمُ انْتِمَا  
كَالتَّارِكِ لِلصَّوْمِ فِي الْإِغْتِكَافِ

### «المسألة الخامسة»

- 1575- ثُمَّ دَلِيلُ الشَّرْعِ مِنْهُ نَقْلُ  
1576- لَكِنَّ بِنِسْبَةِ الْأُصُولِ ذَا اغْتِبَرُ  
1577- فَمَا إِلَى النَّقْلِ لَهُ انْتِسَابُ  
1578- وَمَا مِنَ الْعَقْلِ لَهُ اقْتِبَاسُ  
1579- وَشَرْعٌ مَنْ مَضَى وَالْإِجْمَاعُ وَمَا  
1580- وَالْحَقُّ كَنُوعِ الْإِسْتِحْسَانِ  
1581- أَوْ أَوَّلٍ إِنْ رُدَّ مَعْنَاهَا إِلَى  
مَحْضٍ وَرَأْيٍ يَفْتَضِيهِ الْعَقْلُ  
إِذْ كُلُّ ضَرْبٍ لِسِوَاهُ مُفْتَقِرُ  
فَذَلِكَ السُّنَّةُ وَالْكِتَابُ  
فَذَاكَ الْإِسْتِدْلَالُ وَالْقِيَاسُ  
رَأْيٌ صَحَابِيٌّ لِلأَوَّلِ انْتِمَا  
مَضْلَحَةٌ مُرْسَلَةٌ بِالثَّانِي  
حُكْمُ الْعُمُومِ الْمَعْنَوِيِّ مَثَلًا



## «فصل»

- 1582- ثُمَّ نَقُولُ جُمْلَةَ الْأَدِلَّةِ فِي ضَرْبِهَا الْأَوَّلِ مُسْتَقِلَّةً  
1583- إِذْ ضَرْبُهَا الثَّانِي اقْتِضَاءُ الْعَقْلِ وَمَا اسْتَبَدَّ فِيهِ لَوْلَا النَّقْلُ

## «فصل»

- 1584- ثُمَّ نَقُولُ فِي الْكِتَابِ إِنَّهُ رَاجِعَةٌ لِمُقْتَضَاهُ السُّنَّةُ  
1585- فَهُوَ دَلِيلُ صِدْقِهَا إِذْ بَيَّنَّهَ وَهِيَ لِكُلِّيَّاتِهِ مُبَيَّنَّةٌ  
1586- فَحَاصِلٌ أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَصْلُ الْأُصُولِ غَايَةُ التَّنَاهِي

## «المسألة السادسة»

- 1587- كُلُّ دَلِيلٍ فَلَهُ مُقَدِّمَةٌ تَأْتِي بِتَحْقِيقِ الْمَنَاطِ مُعْلِمَةٌ  
1588- ثُمَّ لَهُ أُخْرَى لِنَفْسِ الْحُكْمِ مَرْجِعُهَا فِي كُلِّ حُكْمٍ حُكْمٌ  
1589- فَتُنْسَبُ الْأُولَى بِهِ إِلَى النَّظَرِ وَنِسْبَةُ الْأُخْرَى إِلَى النَّقْلِ اسْتَقَرَّ

## «المسألة السابعة»

- 1590- وَمَا مِنَ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ يَثْبُتُ كُلِّيًّا لَدَى الْمَكِّيَّةِ  
1591- مِنْ غَيْرِ أَنْ يُجْعَلَ لَهُ قَانُونٌ أَوْ ضَابِطٌ لَهُ بِهِ تَعْيِينٌ  
1592- فَذَاكَ رَاجِعٌ لِمَعْنَى قَدْ عَقِلَ وَلِلْمُكَلَّفِينَ أَمْرُهُ وَكُلُّ  
1593- وَقِسْمٌ ذَا أَكْثَرَةٍ فِي الْعَادِي كَالْعَدْلِ وَالْعَفْوِ عَنِ الْعِبَادِ  
1594- وَمَا أَتَى فِيهَا بِقَيْدٍ وَضَبِطٍ حُكْمًا بِقَانُونٍ إِلَيْهِ يَرْتَبِطُ  
1595- فَرَاجِعٌ مَعْنَاهُ لِلتَّعَبُّدِ مِمَّا مُكَلِّفٌ لَهُ لَا يَهْتَدِي  
1596- لَوْ كَانَ مَوْكُولًا إِلَيْهِ أَمْرُهُ وَفِي الْعِبَادِيَّاتِ بَانَ كُثْرُهُ  
1597- كَكُثْرِهِ فِيْمَا مِنَ الْأُصُولِ يُعْزَى إِلَى مَدِينَةِ الرَّسُولِ  
1598- إِذْ هِيَ فِي الْغَالِبِ تَقْيِيدَاتٌ مُقْتَضِيَاتٌ هُنَّ مُطْلَقَاتٌ



1599- أَوْ هِيَ إِنْشَاءٌ لِأَحْكَامٍ يَرَى      أَسْبَابَهَا جُزْئِيَّةٌ مَنْ نَظَرَ

### «المسألة الثامنة»

1600- أَدْلَةُ الْمَدِينَةِ الْكُلِّيَّةُ      تُلْفَى إِذَا تُؤْمِلَتْ جُزْئِيَّةُ

1601- بِنِسْبَةِ الْأَعْمِ مِنْهَا أَوْ تُرَا      مُكَمَّلَاتِ حُكْمٍ كُلِّيٍّ جَرَا

1602- بَيَانُهُ أَنَّ الضَّرُورِيَّاتِ      أَحْكَامُهَا تُوجَدُ مَكِّيَّاتِ

### «المسألة التاسعة»

1603- وَجُمْلَةُ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ      يُمَكِّنُ فِيهَا أَخْذَهَا مَكِّيَّةُ

1604- وَهَبُهُ جُزْئِيًّا وَمَا الدَّلِيلُ      قَدْ خَصَّهُ بِمَا لَهُ شُمُولُ

1605- وَذَاكَ بَيِّنٌ مِنَ التَّشْرِيعِ      إِذْ حُكْمُهُ التَّعْمِيمُ فِي الْمَشْرُوعِ

### «المسألة العاشرة»

1606- وَهِيَ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ ضَرْبَانِ      ضَرْبٌ عَلَى طَرِيقَةِ الْبُرْهَانِ

1607- وَيُسْتَدَلُّ مُطْلَقاً بِهِ عَلَى      حُكْمٍ لَهُ ذَاكَ دَلِيلًا جُعِلَا

1608- وَأَضْلُ وَضْعِهِ لِإِسْتِدْلَالِ      عَلَى مُخَالَفٍ فِي الْإِنْتِحَالِ

1609- وَجُمْلَةُ الْبَرَاهِنِ الْعَقْلِيَّةِ      وَشِبْهِهَا بِنَوْعِهِ حَفِيَّةُ

1610- وَقَدْ أَتَى مِنْ ذَاكَ فِي الْقُرْآنِ      أَدْلَةُ قَاطِعَةُ الْبُرْهَانِ

1611- وَضَرْبُهَا الْآخَرُ مَبْنِيٌّ عَلَى      تَوَافُقِ النَّحْلَةِ حَيْثُ أَقْبَلَا

1612- مِثْلُ دَلِيلِ الْحَجِّ وَالصِّيَامِ      وَسَائِرِ التَّكْلِيفِ بِالْأَحْكَامِ

1613- وَهِيَ وَإِنْ دَلَّتْ فِي الْإِسْتِعْمَالِ      لَمْ تَأْتِ فِي مُحَلٍّ الْإِسْتِدْلَالِ

1614- فَهِيَ قَضَايَا وَرَدَتْ مُسَلَّمَةً      بِمَا مِنَ الْحُكْمِ اقْتَضَتْهُ مُعْلِمَةُ

1615- جَاءَتْ لِأَنَّ تَوْخِذَ الْقَبُولِ      بُرْهَانُهَا مُعْجِزَةُ الرَّسُولِ

1616- فَمَنْ يَكُنْ بِالْأَوَّلِ اسْتِدْلَالُهُ      كَانَ كَأَنَّ بَوْضْعَهُ اسْتِقْلَالُهُ



- 1617- وَمَنْ بِشَانٍ يَسْتَدِلُّ إِنَّمَا أَخَذَهُ مَعْنَى أَتَى مُسَلِّمًا  
1618- لِفَهُمْ مُقْتَضَاهُ بِالْإِلْزَامِ لِشَأْنِهِ شَرْعًا وَالْإِلْتِزَامِ  
1619- لِذَاكَ إِطْلَاقُ الدَّلِيلِ فِيهِمَا نَوْعًا مِنْ اشْتِرَاكِ لَفْظٍ يُمَمَّا

### «المسألة الحادية عشرة»

- 1620- وَإِنْ يَكُ الدَّلِيلُ وَارِدًا لِمَا هُوَ لَهُ حَقِيقَةٌ إِذْ فُهِمًا  
1621- لَمْ يُسْتَدَلَّ مَعَ ذَا بِهِ عِلَالٍ مَعْنَى مَجَازِي عَلَيْهِ اشْتِمَالًا  
1622- إِلَّا لَدَى مَنْ قَالَ بِالتَّعْمِيمِ فِي لَفْظٍ بِهِ مَعْنَى اشْتِرَاكِ اقْتُفِي  
1623- إِنْ كَانَ لِلْعَرَبِ ذَاكَ الْمَعْنَى مِمَّا بِمِثْلِ اللَّفْظِ قَصْدًا يُعْنَى  
1624- كَيْخَرَجُ الْحَيِّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي قَوْلٍ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ  
1625- فَإِنْ يَكُ الْمُجَازُ حَيْثُ مَا ظَهَرَ لَا عَهْدَ لِلْعَرَبِ بِهِ لَمْ يُعْتَبَرَ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 1626- ثُمَّ دَلِيلُ الشَّرْعِ لِلْمُكَلَّفِ إِنْ كَانَ مَعْمُولًا بِهِ فِي السَّلَفِ  
1627- إِمَّا عَلَى الدَّوَامِ أَوْ فِي الْأَكْثَرِ فَهُوَ بِالْإِسْتِدْلَالِ وَالْفِعْلِ حَرٍ  
1628- أَوْ كَانَ مَعْمُولًا بِهِ قَلِيلًا فِي حَالَةٍ مَا يَقْتَضِي تَأْوِيلًا  
1629- وَكَانَ غَيْرُهُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ مُدَاوَمًا أَوْ أَكْثَرِيًّا يَحْصُلُ  
1630- فَالْسُّنَّةُ اتِّبَاعُ حُكْمِ الْأَكْثَرِ وَمَا يَقِلُّ فِي مَحَلِّ النَّظَرِ  
1631- وَإِنْ فَرَضْنَا فِيهِ أَنْ قَدْ صَدَرَا مُخَيَّرًا فِيهِ وَمِمَّا كَثُرَا  
1632- مَا عَمَّ أَوَّلَى وَهُوَ ذُو اتِّضَاحٍ كَالشَّأْنِ فِي الْمُنْدُوبِ وَالْمُبَاحِ  
1633- ثُمَّ قَضَايَا الْعَيْنِ فِي الْحُصُولِ لَيْسَتْ بِحُجَّةٍ لَدَى الْأُصُولِ  
1634- لَكِنْ لِهَذَا الْقِسْمِ فِي الْبَيَانِ أَمْثَلَةٌ لَكِنَّهَا ضَرْبَانِ  
1635- ضَرْبٌ يَدُلُّ أَنْ قِلَّةَ الْعَمَلِ بِهِ اقْتَضَاهُ سَبَبٌ بِهِ اتَّصَلَ



- 1636- حَتَّى إِذَا يُعْدَمُ ذَاكَ السَّبَبُ  
1637- أَوْ كَوْنُهُ جَاءَ لِتَبْيِينِ وَجَبُ  
1638- وَتَرَكُ مَا قَدْ قَلَّ أَوْ تَقْلِيلُهُ  
1639- وَضَرْبُهُ الثَّانِي عَلَى خِلَافِ  
1640- لَكِنَّهُ يَأْتِي عَلَى وَجْهِ  
1641- كَأَن يُرَى فِي نَفْسِهِ مُحْتَمَلًا  
1642- مِثْلُ سُجُودِ الشُّكْرِ وَالْقِيَامِ  
1643- فَمِثْلُ هَذَا تَرْكُهُ أَهَمُّ  
1644- وَمِنْ هُنَا يَبْدُوا لِمَنْ تَأَمَّلَا  
1645- حَيْثُ يُرَى مُقَدِّمًا عَلَى الْخَبَرِ  
1646- وَانْظُرْ إِلَى مَا جَاءَ فِي الْعُثْبِيَّةِ  
1647- أَوْ أَنَّ يُرَى اخْتَصَّ بِشَخْصٍ أَوْ زَمَنٍ  
1648- أَوْ كَانَ رَأْيًا لِصَاحِبِي صَدَرِ  
1649- أَوْ كَانَ مَعْمُولًا بِهِ ثُمَّ ارْتَفَعَ  
1650- وَثُمَّ أَقْسَامُ بِذَا الضَّرْبِ أُخَرُ  
1651- وَيَنْبَغِي فِيهِ تَحَرِّي الْعَمَلِ  
1652- وَمَا يَقِلُّ فَاقْصُرَا انْتِهَاجِهِ  
1653- إِنْ اقْتَضَى التَّخْيِيرَ فِيهِ وَاسْتَقِلَّ  
1654- وَلَمْ يَكُنْ فِيهِ احْتِمَالٌ يَمْنَعُ  
1655- وَإِنْ يَكُ الدَّلِيلُ لَيْسَ لِلأَوَّلِ  
1656- فَإِنَّهُ أَشَدُّ مِمَّا قَدْ مَضَى  
1657- لِكَوْنِهِ لَمْ يَعْتَمِدْهُ السَّلَفُ  
يُعْدَمُ بِانْعِدَامِهِ الْمُسَبَّبُ  
وَحُكْمُ ذَا الضَّرْبِ اقْتِفَاءً مَا غَلَبَ  
حَسَبَمَا كَانَ لَهُمْ تَخْصِيلُهُ  
مَا مَرَّ فِي الْأَوَّلِ مِنْ أَوْصَافِ  
يُذَكِّرُ مِنْهَا الْبَعْضُ لِلتَّنْبِيهِ  
أَوْ أَصْلُهُ مِمَّا بِهِ الْخُلْفُ انْجَلَا  
لِدَاخِلِ بِنِيَّةِ الْإِكْرَامِ  
وَيُقْتَفَى الْأَغْلَبُ وَالْأَعْمُ  
مَا مَالِكٌ رَأَاهُ أَصْلًا مُعْمَلًا  
عَمَلِ أَهْلِ طَيِّبَةٍ إِذَا اسْتَمَرَ  
عَنْهُ تَجِدُهُ فَاصِلَ الْقَضِيَّةِ  
أَوْ فَلْتَةٍ خَارِجَةٍ عَنِ السَّنَنِ  
عَنْهُ وَلَمْ يَثْلُثْ فِيهِ مَنْ غَبَرَ  
وَصَارَ مَا شَاعَ السَّبِيلَ الْمُتَّبَعُ  
بِحُكْمِ مَا قُرِّرَ مِنْهُ تُعْتَبَرُ  
بِوَفْقِ مَا اسْتَمَرَ عِنْدَ الْأَوَّلِ  
عَلَى ضَرُورَةٍ وَمَسَّ حَاجَةً  
وَكَانَ مَأْمُونًا بِهِ نَسَخُ الْعَمَلِ  
مِنْ أَنْ يَكُونَ حُجَّةً تُتَّبَعُ  
أَخْذُ بِهِ، وَلَا لَهُمْ بِهِ عَمَلُ  
وَالشَّرْعُ بِاطْرَاحِهِ لَنَا قَضَى  
دَلِيلَ حُكْمٍ يَقْتَفِيهِ الْخُلْفُ



- 1658- لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ذَاكَ لَعُمِلَ  
1659- فَإِنَّهُمْ مَظَاهِرُ الْأَدِلَّةِ  
بِهِ وَلَا اسْتَفَاضَ عَنْهُمْ وَنُقِلَ  
الْحَافِظُونَ لِحُدُودِ الْمِلَّةِ

### «المسألة الثالثة عشرة»

- 1660- أَخَذَ الْأَدِلَّةَ عَلَى الْحُكْمِ يَقَعُ  
1661- فَأَخَذَهُ مَا أَخَذَ الْإِفْتِقَارُ  
1662- تَحَرِيًّا مِنْهُمْ لِقَصْدِ الشَّارِعِ  
1663- كَيْ مَا يُرَى مُوَافِقًا إِذَا وَقَعَ  
1664- أَوْ يَتَلَفَى أَمْرُهُ إِذَا أَتَى  
1665- فَهُمْ مُحَكِّمُونَ لِلدَّلِيلِ  
1666- وَأَخَذَهُ مَا أَخَذَ الْأَسْتِظْهَارُ  
1667- دُونَ تَحَرُّرٍ عِنْدَهُ وَلَا نَظَرٍ  
1668- كَمَا اسْتَدَلَّ أَهْلُ نَجْرَانَ عَلَا  
1669- فَحَكَّمُوا الْهَوَى عَلَى الْأَدِلَّةِ  
بِمَلْحَظَيْنِ مُتَقَيٍّ وَمُتَّبِعٍ  
إِلَيْهِ شَأْنُ السَّلَفِ الْإِبْرَارِ  
فِي كُلِّ فِعْلٍ فِي الْوُجُودِ وَقَعَ  
فِي حُكْمِهِ حُكْمَ الدَّلِيلِ الْمُتَّبِعِ  
مُخَالِفًا حُكْمَ دَلِيلٍ ثَبَتَا  
عَلَى الْهَوَى هَادُونَ لِلْسَّبِيلِ  
عَلَى هَوَى النُّفُوسِ فِي الْأَنْظَارِ  
لِمَقْصِدِ الشَّارِعِ وَهُوَ الْمُعْتَبَرُ  
تَثْلِيثُهُمْ بِمِثْلِ نَحْنُ مَثَلَا  
وَاتَّبَعُوا سَبِيلَهُ الْمُضِلَّةَ

### «المسألة الرابعة عشرة»

- 1670- ثُمَّ اقْتِضَا الدَّلِيلُ حُكْمًا قَصِداً  
1671- فَمِنْهُمَا الْأَضْلِيُّ وَهُوَ الْوَاقِعُ  
1672- وَذَاكَ مِثْلُ الْحُكْمِ بِالْإِبَاحَةِ  
1673- وَالتَّبَعِيِّ الْآتِي فِي الْمَوَاقِعِ  
1674- وَبِالْإِضَافَاتِ كَحُكْمِ الصَّيْدِ فِي  
1675- وَكُلُّ مَا الْأَضْلِيُّ حُكْمُهُ اخْتَلَفَ  
1676- فَهَلْ يَصِحُّ بَعْدَ أَنْ يُقْتَصَرَ  
بِحَسَبِ الْمَحَلِّ نَوْعَيْنِ بَدَا  
عَلَى الْمَحَلِّ قَبْلَ مَا يُتَابِعُ  
لِلصَّيْدِ وَالْبَيْعِ بِمَا أَبَاحَهُ  
مُعْتَبَرًا فِي الْحُكْمِ بِالتَّوَابِعِ  
كَرَاهَةً إِنْ كَانَ لِلَّهِ اضْطِغْفَى  
لِأَنِّ بِأَمْرِ خَارِجِيٍّ اتَّصَفَ  
عَلَى الدَّلِيلِ الْمُقْتَضِي حُكْمًا يُرَا



- 1677- مِنْ جُمْلَةِ الْأَصْلِيِّ أَوْ لَا يُقْتَصَرُ  
 1678- وَأَخْذُهُ يَصِحُّ فِي حُكْمٍ بَدَأَ  
 1679- وَحَيْثُمَا الْوُقُوعُ قَيْدُ الْحُكْمِ لَا  
 1680- فَمُقْتَضَى قَيْدِ الْوُقُوعِ بَيْنَنَا  
 1681- وَلَا زِمُ الْمُعَيَّنِ الْمَوَاقِعِ  
 أَغْنِي فِي الْإِسْتِدْلَالِ فِي هَذَا نَظْرُ  
 عَنْ إِعْتِبَارِ وَاقِعٍ مُجَرِّدًا  
 يَصِحُّ الْإِسْتِدْلَالُ بِالَّذِي خَلَا  
 تَنْزِيلُهُ عَلَى مَنَاطٍ عُيِّنَا  
 أَخَذَ الدَّلِيلَ بِإِعْتِبَارِ الْوَاقِعِ

### «فصل»

- 1682- وَلِتَعَيَّنِ الْمَنَاطُ جُمْلَةً  
 1683- فَمِنْهَا الْأَسْبَابُ الَّتِي تَرْتَبَتْ  
 1684- وَحَيْثُمَا ظَنَّ مَنَاطٌ دَاخِلًا  
 1685- أَوْ خَارِجًا عَنْهُ وَلَيْسَ الْأَمْرُ  
 1686- كَذَا إِذَا الْخِطَابُ مُجْمَلًا يَرِدُ  
 1687- فِي الْإِبْتِدَاءِ فَيَرَى مَنْ كُتِّفَا  
 1688- وَيَقَعُ الْإِجْمَالُ وَالْعُمُومُ  
 1689- وَتَارَةً عَلَى الْخُصُوصِ يَجْرِي  
 مَوَاضِعُ فِي الشَّانِ مُسْتَقِلَّةً  
 عَلَيْهَا الْأَحْكَامُ بِحَيْثُ مَا أَتَتْ  
 فِي حُكْمٍ مَا عَمَّ وَجَاءَ شَامِلًا  
 كَذَاكَ فِي الْحَالَيْنِ يَسْتَقِرُّ  
 بِحَيْثُ لَا يُفْهَمُ مِنْهُ مَا قُصِدَ  
 مُفْتَقِرًا إِلَى بَيَانٍ يُقْتَفَا  
 سَبِيلُهُ كَأَنْفُقُوا أَقِيمُوا  
 كَقِصَّةِ ابْنِ حَاتِمٍ فِي الْفَجْرِ

### «النظر الثاني في عوارض الأدلة»

- 1690- عَوَارِضُ الْأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ لَهَا فُصُولٌ خَمْسَةٌ مَرَعِيَّةٌ

### «الفصل الأول»

### فِي الْإِحْكَامِ وَالتَّشَابُهِ وَفِيهِ مَسَائِلُ

### «المسألة الأولى»

- 1691- وَيُظَلَّقُ الْمُحْكَمُ تَارَةً عَلَا  
 1692- فَالْمُتَشَابَهُ الَّذِي قَدْ نُسِخَا  
 خِلَافِ مَا النَّسْخُ لَهُ قَدْ انْجَلَا  
 وَالْغَيْرُ مُحْكَمٌ سِوَاءَ نَسْخَا



- 1693- أَوْ كَانَ غَيْرَ نَاسِخٍ وَأُظْلِقَا  
 1694- فَالْمُتَشَابِهُ الَّذِي مَعْنَاهُ  
 1695- كَانَ مِنَ الْمُدْرِكِ مَعْنَى بِالنَّظَرِ  
 1696- وَذَا الَّذِي بِهِ الْمُفَسِّرُونَ  
 1697- وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ كُلَّ مَا افْتَقَرَ  
 1698- فَإِنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمُشْتَبِهِ  
 1699- ثُمَّ يَصِيرُ مِنْ قَبِيلِ الْمُحْكَمِ  
 1700- وَبَيِّنُ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ  
 1701- وَمَا عَدَاهُ فَالْحَدِيثُ الْآتِي
- أَعَمَّ لِلْبَيِّنِ مَعْنَى مُظْلَقًا  
 لَمْ يَتَّضِحْ مِنْ لَفْظِهِ مَنْحَاهُ  
 وَالْبَحْثِ أَمْ لَيْسَ كَذَا لِمَنْ نَظَرَ  
 فِي مُقْتَضَى الْآيَةِ آخِذُونَ  
 مَعْنَاهُ لِلْبَيَانِ حَيْثُ مَا صَدَرَ  
 مِنْ قَبْلِ أَنْ يُدْرَى مُبَيِّنٌ بِهِ  
 بِالْعِلْمِ لِلْمُبَيِّنَاتِ فَاعْلَمْ  
 يَرْجِعُ فِي الْمَعْنَى إِلَى الْأَحْكَامِ  
 قَدْ عَدَّاهُ فِي الْمُتَشَابِهَاتِ

### «المسألة الثانية»

- 1702- كَوْنُ التَّشَابُهِ اسْتِفَاضَ وَاسْتَقَرَّ  
 1703- وَإِنَّمَا يُنْظَرُ فِي مِقْدَارِ  
 1704- وَهُوَ إِلَى الْقِلَّةِ ذُو انْتِمَاءِ  
 1705- وَمُوهِمُ الْكَثْرَةِ تَجَلُّوا مُجْمَلَهُ
- فِي الشَّرْعِ مَعْلُومٌ وَمَا فِيهِ نَظَرُ  
 مَا هُوَ مِنْهُ فِي الْوُقُوعِ جَارِ  
 بِالنَّصِّ وَالْبَحْثِ وَالِاسْتِقْرَاءِ  
 قَاعِدَةٌ نُورِدُهَا مُفَصَّلَهُ

### «المسألة الثالثة»

- 1706- وَلِلْإِضَافَةِ وَلِلْحَقِيقَةِ  
 1707- وَثَالِثٌ إِلَى الْمَنَاطِ مَرْجِعُهُ  
 1708- أَمَّا الْحَقِيقَةُ فَإِنَّهُ الَّذِي  
 1709- لِأَنَّهُ الْمُرَادُ فِي مَعْنَاهَا  
 1710- وَهُوَ الَّذِي لَا يَقْتَضِي فِي شَانِ  
 1711- مِنْ حَيْثُ لَمْ يُجْعَلْ لَنَا سَبِيلُ
- تَشَابُهُ قِسْمٌ فِي التَّحْقِيقِ  
 لَا لِلدَّلِيلِ فَاسْتَبَانَ مَوْقِعُهُ  
 عَلَيْهِ لِأَيَّةِ أَوْلَى مَا أَخَذَ  
 وَالْمُقْتَضَى التَّعْيِينَ مِنْ مَنْحَاهَا  
 حُكْمًا سِوَى مُجَرَّدِ الْإِيمَانِ  
 لِفَهْمِهِ وَلَا لَهُ دَلِيلُ



- 1712- وَذَا بِلَا شَكٍّ مِنَ الْيَسِيرِ  
عِنْدَ اعْتِبَارِ الْغَالِبِ الْكَثِيرِ  
1713- ثُمَّ الْإِضَافِيُّ وَمُقْتَضَاهُ  
مَا كَانَ مَعْنَاهُ لَهُ اشْتِبَاهُ  
1714- مِنْ جِهَةِ الْمَدَارِكِ الْعَقْلِيَّةِ  
لَا الْوَضْعِ فِي الْأَدَلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ  
1715- لِكُونِهَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قَدْ حَصَلَ  
بَيَانُهَا بِمَا اسْتَقَرَّ وَاسْتَقْلَ  
1716- وَقَصَرَ النَّظَرُ فِي اجْتِهَادِ  
أَوْ زَاغَ عَنْ نَهْجِ الْبَيَانِ الْهَادِي  
1717- فَلَا اشْتِبَاهَ رَاجِعٌ لِلنَّظَرِ  
لَا وَقَعَ عَلَى الدَّلِيلِ الصَّادِرِ

### «فصل»

- 1718- إِذَنْ فَلَا يُعْزَى لَهُ مُخْتَلَفٌ  
فِيهِ سِوَى الْمُتَمَسِّكِ عَنْهُ السَّلَفُ  
1719- كَالِاسْتِوَا وَهُوَ مِنَ الْقَلِيلِ  
فَاتَّضَحَتْ قَاعِدَةُ التَّقْلِيلِ  
1720- وَدَلَّتِ الْآيَةُ فِي الْمَعْنَى عَلَى  
قِسْمِ الْإِضَافِيِّ الَّذِي قَدْ انْجَلَا

### «المسألة الرابعة»

- 1721- وَلَيْسَ فِي الْقَوَاعِدِ الْكُلِّيَّةِ  
تَشَابُهُ بَلْ ذَاكَ فِي الْجُزْئِيَّةِ  
1722- وَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ صَحَّ وَالنَّظَرُ  
إِذَا الْأُصُولُ مَا اسْتَقْلَ وَاسْتَقَرَّ  
1723- وَإِنْ بَدَأَ تَشَابُهُ فِي أَصْلِ  
فَإِنَّهُ فَرْعٌ لِأَصْلِ كُلِّي

### «المسألة الخامسة»

- 1724- وَبَعْدُ هَلْ يُسَلِّطُ التَّأْوِيلُ  
عَلَى تَشَابُهُ لَهُ تَفْصِيلُ  
1725- فَفِي الْإِضَافِيِّ الَّذِي قَبْلُ رُسْمُ  
كَمُطْلَقٍ وَذِي عُمُومٍ مُنْحَتِمٍ  
1726- وَفِي حَقِيقَتِي مَضَى تَمْثِيلُهُ  
لَيْسَ بِإِلَازِمٍ لَنَا تَأْوِيلُهُ  
1727- لِكُونِهِ لَيْسَ بِهِ تَكْلِيفُ  
وَلَا أَتَى فِي شَأْنِهِ تَعْرِيفُ  
1728- وَأَنَّ هَذَا كَانَ مِنْ شَأْنِ السَّلَفِ  
وَشَأْنِ مَنْ تَابَعَهُمْ مِنَ الْخَلَفِ  
1729- وَمَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ  
لِعَكْسِهِ فَنَاقَضَ التَّبْيِينَ



- 1730- مُسْتَنِدًا لِمُقْتَضَى الْوَقْفِ عَلَا فِي الْعِلْمِ عَظْفًا وَهُوَ وَجْهٌ نُقِلَا  
1731- وَالْبَاعِثُ اسْتِبْعَاذُهُ أَنْ صَدَرَا تَخَاطَبٌ يَعْرُوبُ عَنْ فَهْمِ الْوَرَا

### «المسألة السادسة»

- 1732- إِنْ أُعْمِلَ التَّأْوِيلُ فِي الْمُشْتَبِهِ رُوِيَ حُثْمًا فِي مُؤَوَّلٍ بِهِ  
1733- رُجُوعُهُ بَعْدَ لِمَعْنَى جَارٍ وَمُقْتَضَى صَحِيحِ الْإِغْتِبَارِ  
1734- مَعَ كَوْنِهِ مُتَّفَقًا فِي الْجُمْلَةِ عَلَيْهِ بَيْنَ الْمُقْتَفِينَ سُبُلَهُ  
1735- وَأَنْ يُرَى يَقْبَلُهُ اللَّفْظُ الَّذِي أَوَّلَ لَا يَأْبَاهُ عِنْدَ الْمَأْخُذِ

### «الفصل الثاني»

### فِي الْإِحْكَامِ وَالنَّسْخِ وَفِيهِ مَسَائِلُ

### «المسألة الأولى»

- 1736- وَغَالِبٌ فِي السُّورِ الْمَكِّيَّةِ تَقْرِيرُهَا الْقَوَاعِدَ الْكُلِّيَّةِ  
1737- كَالْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ وَالْإِنْفَاقِ وَالنَّهْيِ عَنْ مُذَمَّمِ الْأَخْلَاقِ  
1738- ثُمَّ أَتَتْ لِذَاكَ بِالْمَدِينَةِ مُكَمَّلَاتٌ تَقْتَضِي تَبْيِينَهُ  
1739- عِنْدَ اتِّسَاعِ خُطَّةِ الْإِسْلَامِ وَأُنْسٍ مَنْ كُلفَ بِالْأَحْكَامِ  
1740- كَالصَّوْمِ وَالتَّحْدِيدِ لِلْحُدُودِ وَالْحَجِّ وَالْوَفَاءِ بِالْعُقُودِ  
1741- لِأَجْلِ ذَا مَا حُكْمُهُ قَدْ ارْتَفَعَ مُعْظَمُهُ فِي الْمَدَنِيِّ قَدْ وَقَعَ

### «المسألة الثانية»

- 1742- قَدْ مَرَّ فِي الْقَوَاعِدِ الْأَصْلِيَّةِ كَثَرَتُهَا فِي السُّورِ الْمَكِّيَّةِ  
1743- وَتِلْكَ فِيهَا النَّسْخُ لَمْ يَكُنْ يَقَعُ وَإِنْ يَكُنْ يُمَكِّنُ عَقْلًا وَيَسَعُ  
1744- دَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْإِسْتِقْرَاءُ وَالنَّظَرُ الَّذِي لَهُ اسْتِجْلَاءُ  
1745- بَلْ كُلُّ مَا بِطَيْبَةٍ بَعْدُ أَتَى كَانَ لَهَا مُقَوِّيًا مُثَبَّتًا



1746- وَذَاكَ مُقْتَضٍ لِأَنَّ النَّسْخَ فِي مَا كَانَ مَكِّيًّا قَلِيلٌ فَأَعْرِفَ

### «فصل»

1747- وَحَيْثُمَا النَّسْخُ أَتَى فَيَنْتَمِي إِلَى الْقَلِيلِ بِاعْتِبَارِ الْمُحْكَمِ

1748- هَذَا وَلَا بُدَّ مِنَ التَّنْبِيهِ عَلَى اضْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ فِيهِ

### «المسألة الثالثة»

1749- النَّسْخُ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ يَعُمُّ كُلَّ مَا اقْتَضَى تَبْيِينًا

1750- مِنَ الْعُمُومَاتِ وَالْإِطْلَاقَاتِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمُبَيِّنَاتِ

1751- لِلاشْتِرَاكِ أَنَّ مَعْنَى الْأَوَّلِ مَعَ مَا اقْتَضَاهُ الثَّانِ غَيْرُ مُعْمَلٍ

1752- لَيْسَتْ عَلَى اضْطِلَاحِهِمْ بِمُشْكِلَةٍ لَيْسَتْ عَلَى اضْطِلَاحِهِمْ بِمُشْكِلَةٍ

1753- وَالنَّسْخُ فِيهَا وَهُوَ غَيْرُ جَارٍ وَالنَّسْخُ فِيهَا وَهُوَ غَيْرُ جَارٍ

1754- فَرَاعِهِ حَيْثُ وَجَدَتْ ذَلِكَ تَصِلُ لِمَا تَطْلُبُهُ هُنَا لِكَا

### «المسألة الرابعة»

1755- وَجُمْلَةُ الْمَقَاصِدِ الْكُلِّيَّةِ مِنَ الضَّرُورِيَّاتِ وَالْحَاجِيَّةِ

1756- لَمْ يَرِدِ النَّسْخُ بِهَا وَلَا وَقَعَ وَمِثْلُ ذَاكَ مَا لِتَحْسِينِ يَقَعُ

1757- وَإِنَّمَا وَقَعَ فِي فُرُوعِ جُزْئِيَّةِ الْأَحْكَامِ فِي الْمَشْرُوعِ

1758- وَالرَّفْعُ لِلْجُزْئِيِّ لَا يَسْتَلْزِمُهُ إِزَالَةُ الْجِنْسِ الَّذِي يَنْتَظِمُهُ

1759- وَقَدْ مَضَى مِنْ قَبْلُ فِي الْخَمْسِ الْأَوَّلِ شُمُولُهَا بِالْحِفْظِ فِي كُلِّ الْمِلَلِ

1760- وَهَكَذَا الْأَمْرُ لَدَى التَّبْيِينِ فِي أَصْلِي الْحَاجِي وَالتَّحْسِينِ

1761- وَكَمْ يُرَى لِذَاكَ مِنْ دَلِيلٍ مُسْتَوْضِحٍ فِي مُحْكَمِ التَّنْزِيلِ

1762- كَقَوْلِهِ فَبِهْدَاهُمْ اقْتَدِهْ إِلَى نُصُوصٍ غَيْرِهِ لَا تَشْتَبِهُ

1763- فَإِذْ وَكَانَتْ الْأُصُولُ الْأَوَّلُ ثَابِتَةً لَمْ تَنْتَسِخْهَا الْمِلَلُ



1764- مَعَ وَقُوعِ النَّسْخِ ذَاكَ أَوْلَى فِي مِلَّةٍ تَأْصِيلُهَا اسْتَقْلَالًا

### «الفصل الثالث»

### فِي الْأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِي وَفِيهِ مَسَائِلُ

### «المسألة الأولى»

- 1765- الْأَمْرُ يَسْتَلْزِمُ وَالنَّهْيُ مَعَا  
 1766- وَذَاكَ فِي الْأَمْرِ اقْتِضَاءُ الْفِعْلِ مَعَ  
 1767- وَالنَّهْيِ لِاقْتِضَاءِ تَرْكِ دَاعٍ  
 1768- وَمَعَ ذَا فَفِعْلُ مَأْمُورٍ بِهِ  
 1769- إِرَادَةُ بِهَا وَقُوعُ مَا ذَكَرُ  
 1770- وَمِنْ بَيَانِ مُقْتَضَى الْإِرَادَةِ  
 1771- فَهِيَ بِمَعْنَيْنِ شَرْعًا تَثْبُتُ  
 1772- إِرَادَةُ التَّكْوِينِ مَعْنَاهُ يُفِيدُ  
 1773- وَهِيَ الَّتِي الْمَعْنَى بِهَا تَعَلَّقَا  
 1774- فَمَا أَرَادَ اللَّهُ كَوْنَهُ بَدَا  
 1775- وَهَذِهِ النَّهْيُ كَالْأَمْرِ لَا يُرَى  
 1776- فَنَهْيُهُ عَمَّا يُرِيدُ قَدْ يَقَعُ  
 1777- ثَانِيهِمَا الْإِرَادَةُ الْأَمْرِيَّةُ  
 1778- وَحَيْثُمَا جَرَى بِذَا الْكِتَابِ  
 1779- فَإِنَّهُ لِمُقْتَضَاهَا يُطْلَقُ  
 1780- بِطَلَبِ الْإِيقَاعِ لِلْمَأْمُورِ  
 1781- وَهِيَ بِمَعْنَى الْحُبِّ أَوْ مَعْنَى الرِّضَا  
 1782- وَمَا يُرَادُ فَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ  
 إِرَادَةٌ وَطَلَبًا مُتَّبَعًا  
 إِرَادَةُ الْإِيقَاعِ حَيْثُمَا وَقَعَ  
 مَعَ إِرَادَةِ انْتِفَا الْإِيقَاعِ  
 مُسْتَلْزِمٌ كَتَرَكَ مَا عَنْهُ نُهْيُ  
 أَوْ عَدَمُ الْوُقُوعِ عَنْهَا يَسْتَقِرُّ  
 تَكْمُلُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْإِفَادَةُ  
 الْأَوَّلُ الْإِرَادَةُ الْخَلْقِيَّةُ  
 فِي مِثْلِ مَا كَقَوْلِهِ فَمَنْ يُرَدُّ  
 بِكُلِّ مَا هُوَ مُرَادٌ مُطْلَقًا  
 وَلَا يُرَى مَا لَمْ يُرَدَّهُ أَبَدًا  
 مُسْتَلْزِمًا لَهَا بِحَيْثُ مَا جَرَى  
 وَأَمْرُهُ فِي الْعَكْسِ مِنْهُ مَا امْتَنَعَ  
 إِرَادَةُ التَّكْلِيفِ وَالشَّرْعِيَّةِ  
 ذَكَرُ لِقَصْدِ الشَّرْعِ فِي الْأَبْوَابِ  
 وَهِيَ الْإِرَادَةُ الَّتِي تُعَلَّقُ  
 وَعَدَمُ الْإِيقَاعِ لِلْمَحْظُورِ  
 وَالْإِقْتِضَا اسْتَلْزَمَهَا كَمَا مَضَى  
 وَغَيْرُ مَا يُرَادُ عَنْهُ قَدْ نُهِيَ



- 1783- فَالِلَّهِ إِذْ أَمَرَ بِالْعِبَادَةِ  
 1784- إِرَادَةُ التَّكْلِيفِ حَيْثُ الْاِقْتِضَا  
 1785- فَهُوَ لَهَا مُسْتَلْزِمٌ وَإِلَّا  
 1786- لَكِنْ أَعَانَ اللَّهُ أَهْلَ الطَّاعَةِ  
 1787- وَلَمْ يُعِنْ مُرْتَكِبِي الْعِصْيَانِ  
 1788- وَفَعَلَ هَؤُلَاءِ وَتَرَكَ هَؤُلَاءِ  
 1789- بِمُقْتَضَى إِرَادَةِ التَّكْوِينِ  
 1790- وَالتَّرْكَ لَا غَتَبَارِ شَأْنِهِ اقْتَضَى  
 تَعَلَّقَتْ بِأَمْرِهِ الْإِرَادَةُ  
 إِلْزَامٌ مَنْ كُتِّفَ حُكْمٌ مَا اقْتَضَا  
 لَمْ يَكُ إِلْزَامًا لِذَاكَ أَضْلًا  
 فَفَعَلُوا بِجَعْلِ الْاِسْتِطَاعَةِ  
 فَتَرَكُوا الطَّاعَةَ بِالْخِذْلَانِ  
 مَعَا مُرَادُ اللَّهِ جَلَّ وَعَلَا  
 وَكَمْ لِرَعْيِ الْفَرْقِ مِنْ تَبْيِينِ  
 أَنْ أَوْقَعَ اللَّبْسَ لِبَعْضٍ مَنْ مَضَى

### «المسألة الثانية»

- 1791- الْأَمْرُ بِالْمُطْلَقِ فِي الْمَوَاقِعِ  
 1792- فِيهِ إِلَى إِيقَاعِهِ وَالنَّهْيُ فِي  
 1793- أَوْ لَا زِمٌ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَمْرُ  
 1794- وَطَلَبُ الْحُصُولِ وَالتَّحْصِيلِ  
 مُسْتَلْزِمٌ حَتْمًا لِقَصْدِ الشَّارِعِ  
 قَصْدِ انْتِفَا الْإِيقَاعِ الْأَمْرُ يَقْتَضِي  
 أَمْرًا وَذَا فِي النَّهْيِ يَسْتَمِرُّ  
 بَيْنَهُمَا فَرْقٌ لَدَى التَّفْصِيلِ

### «المسألة الثالثة»

- 1795- الْأَمْرُ بِالْمُطْلَقِ لَنْ يَسْتَلْزِمَا  
 1796- إِذْ ذَاكَ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ أَمْرًا  
 1797- وَلَا زِمٌ عَلَيْهِ أَنْ يُكَلَّفَا  
 1798- وَالْأَمْرُ مِنْ بَابِ الثُّبُوتِ وَهُوَ لَا  
 1799- وَلَيْسَ مَقْصُودًا بِهِ الْكُلِّيُّ  
 1800- وَلَيْسَ فِي الْخَارِجِ بِالْمَوْجُودِ  
 1801- وَإِنَّمَا مَعْنَاهُ مَا قَدْ يُطْلَقُ  
 الْأَمْرُ بِالْمُقَيَّدَاتِ فَاغْلَمَا  
 بِمُطْلَقٍ لَكِنَّهُ اسْتَقْرًا  
 بِغَيْرِ مَا يُطَاقُ وَالْمَنْعُ اكْتِفَا  
 يَسْتَلْزِمُ الْأَخْصَّ فِي مَا نُقِلَا  
 مُعْتَرِضًا بِأَنَّهُ ذَهْنِيٌّ  
 فَلَا حُصُولَ بَعْدُ لِلْمَقْصُودِ  
 لِأَيِّ فَرْدٍ كَانَ ثُمَّ يَصْدُقُ



## «المسألة الرابعة»

- 1802- وَمَا كَذَاكَ الْأَمْرُ بِالْمُخَيَّرِ  
لَكِنَّهُ بِالْعَكْسِ مِنْ هَذَا حَرِي  
1803- إِذْ هُوَ يَسْتَلْزِمُ قَضْدَ الشَّارِعِ  
أَفْرَادَهُ أَوْ ضِدَّ مَا فِي الْوَاقِعِ

## «المسألة الخامسة»

- 1804- مَا الشَّرْعُ طَالِبٌ لَهُ ضَرْبَانِ  
ضَرْبٌ تُرَى جِبِلَّةُ الْإِنْسَانِ  
1805- خَادِمَةٌ لَهُ مِنَ الدَّوَاعِي  
لِشَأْنِهِ كَالْأَكْلِ وَالْوَقَاعِ  
1806- وَكَاجِتِنَابٍ كُلُّ مَا يُسْتَقْدَرُ  
وَكُلُّ مَا يُلْحَقُ مِنْهُ ضَرُّ  
1807- أَوْ مُقْتَضَى مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ  
لَهُ وَحُكْمُ الْعَقْلِ ذُو وَفَاقِ  
1808- كَالسَّتْرِ لِلْعَوْرَةِ أَوْ حِفْظِ الْحَرَمِ  
لَا مَعَ مُنَازَعٍ مِنَ الطَّبَعِ حَكْمِ  
1809- فَبَابُهُ الشَّرْعُ بِهِ قَدْ يَكْتَفِي  
فِي طَلَبٍ بِمَا بِهِ الطَّبَعُ يَفِي  
1810- لِذَاكَ لَمْ يَضَعْ عَلَى الْمُخَالَفَةِ  
حَدًّا بِهِ يَرْدَعُ مَنْ قَدْ خَالَفَهُ  
1811- ثَانِيهِمَا مَا لَمْ يَكُنْ كَذَالِكَ  
بَلْ قَدْ يُعِينُ الطَّبَعُ فِيهِ التَّارِكَا  
1812- مِثْلُ الْعِبَادَاتِ مِنَ الصَّيَامِ  
وَعُيُورِهِ وَأَكْثَرِ الْأَحْكَامِ  
1813- فَذَا الَّذِي الشَّارِعُ مُقْتَضَاهُ  
قَرَرَهُ عَلَى الَّذِي اقْتَضَاهُ  
1814- مُؤَكِّدًا حُكْمَ الْمُوَكَّدَاتِ  
مُخَفِّفًا حُكْمَ الْمُخَفِّفَاتِ  
1815- وَالطَّلَبُ النَّهْيِيُّ مِثْلُ الْأَمْرِ  
فَمُقْتَضَى الضَّرْبَيْنِ فِيهِ يَجْرِي

## «تنبيه»

- 1816- ذَا الْأَضْلُ مَوْجُودٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ  
مِنْهُ كَثِيرٌ عِنْدَ الْإِسْتِجْلَاءِ  
1817- فَوْقَ التَّنْبِيهِ كَيْ يَلْتَفِتَا  
مُجْتَهِدٌ إِلَيْهِ حَيْثُ مَا أَتَى  
1818- لَا أَنَّهُ قَاعِدَةٌ لَا تَنْخَرِمُ  
وَأَنَّ مُقْتَضَاهُ حُكْمٌ مُنْحَتِمٌ



«المسألة السادسة»

- 1819- وَكُلَّ خَصْلَةٍ بِهَا الشَّرْعُ أَمَرَ  
1820- فَالْأَمْرُ فِي أَفْرَادِهَا لَيْسَ عَلَى  
1821- كَالصَّبْرِ وَالْإِخْلَاصِ وَالْوَفَاءِ  
1822- وَمَعَ ذَا فَإِنَّهُ ضَرْبَانِ  
1823- آتٍ عَلَى الْإِطْلَاقِ وَالْعُمُومِ  
1824- لَكِنْ بِمَا كُلُّ مَقَامٍ يَفْتَضِي  
1825- وَذَاكَ مَوْكُولٌ إِلَى الْمُكَلَّفِ  
1826- بِأَبْيَنِ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ  
1827- مِثْلُ اغْتِبَارِ الْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ  
1828- وَضَرْبُهُ الْآخِرُ ذُو وَجُودٍ  
1829- مُنَبِّهًا عَلَى مَجَالٍ لِلنَّظَرِ  
1830- لِلْغَايَتَيْنِ كَيْ يُرَى مَنْ نَظَرًا  
1831- يَسْتَحْضِرُ الْخَوْفَ مِنَ الْمَعْبُودِ  
1832- وَيُعْظِمُ الرَّجَاءَ فِي الْكَرِيمِ  
1833- لِذَا يُرَى حَيْثُ لَهُ تَعْيُّنٌ  
1834- وَأَنَّهُ مِمَّا لَهُ تَعْيِينٌ  
1835- وَأَنَّ مَعْنَاهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
1836- قَدْ وَكَلَ الْأَمْرَ الَّذِي بِهِ قُصِدَ  
1837- وَحُكْمُهُ كَمَا يُرَى جُمْلِيًّا
- مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرٍ وَلَا حَدٍّ ظَهَرَ  
حَدٌّ سِوَاءٍ وَكَذَا النَّهْيُ أَنْجَلًا  
وَالظُّلْمُ وَالْإِسْرَافُ وَالرِّيَاءُ  
بِنِسْبَةِ الْوُرُودِ فِي الْقُرْآنِ  
قَاضٍ عَلَى الْحَالَاتِ بِالتَّعْمِيمِ  
بِشَاهِدِ الْحَالِ الَّذِي فِيهَا رُضِيَ  
كَيْ يَتَوَخَّى أَلْيَقَ التَّصَرُّفِ  
وَأَكْمَلَ الْمَحَاسِنِ الْعَادِيَّةِ  
فِي كُلِّ صَادِرٍ عَنِ الْإِنْسَانِ  
فِي غَايَتِي مَذْمُومٍ أَوْ مَحْمُودٍ  
فِي رُتَبٍ قُرْبًا وَبُعْدًا تُعْتَبَرُ  
مُوَازِنًا أَوْصَافُهُ مُسْتَبْصِرًا  
بِحَسَبِ الْبُعْدِ مِنَ الْمَحْمُودِ  
بِحَسَبِ الْبُعْدِ مِنَ الْمَذْمُومِ  
بِهِ الْوَعِيدُ غَالِبًا يَفْتَرِنُ  
مِنْ سَبَبِ التَّنْزِيلِ يَسْتَبِينُ  
وَإِنْ أَتَى فِي ذَلِكَ الْمَسَاقِ  
نَظَرٍ مُكَلَّفٍ بِهِ كَيْ يَجْتَهِدَ  
فَإِنَّهُ يَكُونُ تَفْصِيلِيًّا



## «المسألة السابعة»

- 1838- الأمر والنهي معاً ضربان  
 1839- أمّا الصريح فله اغتبار  
 1840- والاول الأخذ له مجرداً  
 1841- ومقتضاه الميل مع مجرد  
 1842- وفي الحديث بعض شاهد له  
 1843- ومَرَّ قَبْلُ أَنْ كُلَّ مَقْصِدٍ  
 1844- وَذَا وَإِنْ كَانَ صَحِيحٌ مُعْتَبَرٌ  
 1845- مَعَ أَنَّهُ إِنْ قِيلَ بِالْمَصَالِحِ  
 1846- وَعِنْدَ ذَا تَعَيَّنَ الْمَصِيرُ  
 1847- مَعَ أَنَّهُ قَدْ قِيلَ فِيهِ أَنَّهُ  
 1848- وَالزَّمُوهُ أَنْ يَكُونَ فِي النَّظَرِ  
 1849- إِلَى أُمُورٍ غَيْرِ هَذَا تَلَزَمُ  
 1850- ثَانِيهِمَا الْأَخْذُ لَهُ مِنْ حَيْثُ مَا  
 1851- مِنْ جِهَةِ الدَّلَالَةِ اللَّفْظِيَّةِ  
 1852- وَذَاكَ فِي الْمَأْمُورِ مَعْنَى الْمَصْلَحَةِ  
 1853- وَذَا هُوَ التَّرَاجُحُ وَالْمُعْتَبَرُ
- ضَرْبٌ صَرِيحٌ وَسِوَاهُ الثَّانِي  
 بِمَلْحَظَيْنِ لَهُمَا اسْتِقْرَارُ  
 مِنْ مُقْتَضَى التَّغْلِيلِ حَيْثُ وَرَدَا  
 صِيغَ الْأَلْفَاظِ إِلَى التَّعَبُّدِ  
 يَعْضُدُ فِي ظَاهِرِهِ مُجْمَلُهُ  
 لَا بُدَّ مِنْ مَعْنَى بِهِ تَعَبُّدِي  
 فَهُوَ مِنَ الْمَرْجُوحِ مِنْ حَيْثُ النَّظَرُ  
 فَذَاكَ فِي التَّفْصِيلِ غَيْرُ لَائِحِ  
 لِمَا لَهُ التَّرْجِيحُ وَالظُّهُورُ  
 أُحْدِثَ بَعْدَ مُدَّةٍ فِي السُّنَّةِ  
 جُلُّ الْبُيُوعِ بَاطِلًا مِنَ الْغَرَرِ  
 فِي جَنْبِ مَا يَحِلُّ أَوْ يُحَرِّمُ  
 يُفْهَمُ قَصْدُ فِيهِ لِلشَّرْعِ انْتِمَا  
 وَمُقْتَضَى الْقَرَائِنِ الْحَالِيَّةِ  
 وَعَكْسُهَا الْمَنْهِيُّ عَنْهُ أَوْضَحُهُ  
 يَعْضُدُ الْإِسْتِقْرَاءَ فِيهِ النَّظَرُ

## «فصل»

- 1854- إِذَا بَدَأَ الْمَعْنَى بِأَنَّ الْأَمْرَ  
 1855- فَعَامِلٌ بِذَلِكَ الْمَفْهُومِ  
 1856- مُوَافِقٌ لِمَقْصِدِ الشَّارِعِ فِي
- كَالْنَهْيِ فِيهِ عِلَّةٌ تُسْتَقْرَأُ  
 مُتَّبِعٌ لِلْسَّنَنِ الْقَوِيمِ  
 ذَاكَ وَمُقْتَفٍ سَبِيلَ السَّلَفِ



«فصل»

- 1857- ثُمَّ سَوَى الصَّرِيحِ مِنْهُ مَا أَتَى  
1858- كَقَوْلِهِ وَالْوَالِدَاتُ وَكُتِبَ  
1859- لِجَرِيهِ مَجْرَى الصَّرِيحِ الصَّادِرِ  
1860- أَوْ جَاءَ بِالتَّرْتِيبِ لِلثَّوَابِ  
1861- أَوْ مُبْدِئاً مَدْحاً وَحُبَّ اللَّهِ  
1862- وَكُلُّهُ مُعْتَبَرٌ وَمُتَضَّحٌ  
1863- وَمِنْهُ ضَمْنِي كَنْهِي لِأَمْرِ  
1864- لَا كُنْ عَلَى اعْتِبَارِهِ الْأَمْرُ جَلِي  
1865- وَأَنَّهُ فِي الْإِعْتِبَارِ أَضْعَفُ
- إِتْيَانِ الْأَخْبَارِ بِحُكْمِ ثَبَتَا  
وَهُوَ كَثِيرٌ وَاتِّبَاعُهُ يَجِبُ  
مِنَ النَّوَاهِي وَمِنَ الْأَوَامِرِ  
عَلَيْهِ وَالتَّرْتِيبِ لِلْعِقَابِ  
فِي الْأَمْرِ أَوْ لِلْعَكْسِ فِي النَّوَاهِي  
فِي تَرْكِ مَا دُمَّ وَفِعْلِ مَا مُدِخٌ  
عَنْ ضِدِّهِ وَالْخُلْفُ فِيهِ يَجْرِي  
فِي كَوْنِ ذَاكَ لَا بِقَصْدِ أَوَّلِ  
مَنْ تَبَعِيٍّ فِي الصَّرِيحِ يُعْرِفُ

«فصل»

- 1866- وَمِنْ هُنَا فُرَّقَ بَيْنَ الْغَاصِبِ  
1867- مَنْ قَدْ رَأَى التَّفْرِيقَ مِثْلَ مَالِكِ  
1868- مِنْهَا الدَّوَامُ مَعَ الْإِبْتِدَاءِ  
1869- كَذَاكَ مِنْ قَاعِدَةِ الْأَعْيَانِ  
1870- وَثَالِثٌ هَلْ شُبْهَةُ الْمَلِكِ تُرَا  
1871- أَوْ الَّذِي يَرُدُّ مَا يَغْتَصِبُ  
1872- فَهَذِهِ الْخُلْفُ عَلَيْهَا يُجْرَا
- وَالْمُتَعَدِّي فِي الضَّمَانِ الْوَاجِبِ  
وَمَنْ يُسَوِّي فَعَلَى مَسَالِكِ  
هَلْ يُحْمَلَانِ مَحْمَلِ السَّوَاءِ  
مَا هُوَ مِنْهَا الْمَلِكُ لِلْإِنْسَانِ  
فِي الْغَضَبِ أَمْ لَيْسَ كَذَاكَ نَظَرًا  
بِحَالِهِ كَالْمُتَعَدِّي يُحْسَبُ  
إِذَا فَالْأَضْلُ صَحَّ وَاسْتَقَرَّ

«المسألة الثامنة»

- 1873- تَوَارَدُ الْأَمْرُ مَعَ النَّهْيِ عَلَا  
1874- بِحَيْثُ يَأْتِي وَاحِدٌ لَوْ يَنْفَرِدُ
- شَيْئَيْنِ مَعَ تَلَازُمٍ قَدْ حَصَلَا  
فِي الْأَمْرِ وَالْآخِرُ فِي النَّهْيِ يَرُدُّ



وَجُوداً أَوْ فِي الْعُرْفِ غَيْرُ مُتَّبِعٍ  
لِجَهَةِ الْمُتَّبِعِ قَصْداً مَنْ سَلَفَ  
لِلْحُكْمِ فِي التَّابِعِ وَالْمُتَّبِعِ  
يَرَى أَنَّ النَّهْيَ مِمَّا قَصِداً  
بَادٍ مِنَ الْأُصُولِ وَالْمَنَافِعِ  
وَيُتَّبِعُ الْآخِرُ فِيهِ بَعْدُ  
أَقْسَامُهَا ثَلَاثَةٌ مَحْصُورَةٌ  
لِكَوْنِهِ لَمْ يَبْدُ فِي الْوُجُودِ  
مُتَّبِعٌ لِكَوْنِهِ اسْتِقْلَالاً  
فِي الْحُكْمِ وَالْوُجُودِ لَا الْمَثَالِ  
عَنْ أَضْلِهِ وَالتَّارِكِ لِاتِّبَاعِهِ  
لَا كِنِّهِ لَيْسَ بِمُسْتَقِلٍّ  
وَالْحُكْمُ شَامِلٌ لِضَرْبَيْ قِسْمِهِ  
بِمَا مِنْ أَمْرِ الطَّرَفَيْنِ يُعْتَبَرُ  
لَيْسَ عَلَى حَدٍّ سَوَاءٍ يَجْرِي  
عَمِيمَةَ النَّفْعِ لَدَى مَوَارِدِ  
لِمَا لَهُ الْكَثْرَةُ فِي الْأَنْحَاءِ  
وَكُلُّ مَا قَلَّتْهُ مُقْتَفَرَةٌ  
فِيمَا يَكُونُ تَابِعَ الْمَتَاعِ  
مِنْهَا كَذَا الْمَزِيدُ فِي الْأَثْمَانِ  
عَلَيْهِ لَا يَصِحُّ فِي الْعُقُودِ  
أَحَدُهَا الْخَالِصُ لِلْحَرَامِ

1875- يُنْظَرُ فِيهِ فَالْمُؤَافِي بِالتَّبَعِ  
1876- وَإِنَّمَا اعْتَبَرَ مِنْهُ مَا انْصَرَفَ  
1877- وَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ فِي الْمَشْرُوعِ  
1878- وَمُبْطِلٌ لِلْبَيْعِ فِي وَقْتِ النَّدَا  
1879- وَحَالُ مُتَّبِعٍ وَحَالُ تَابِعٍ  
1880- كِلَاهُمَا يَجُوزُ فِيهِ الْعَقْدُ  
1881- لَا كِنِّمَا الْمَنَافِعُ الْمَذْكُورَةُ  
1882- أَحَدُهَا مَا لَيْسَ بِالْمَقْصُودِ  
1883- فَلَا خِلَافَ فِيهِ أَنَّ الْأَصْلَ  
1884- وَعَكْسُهُ مَا كَانَ ذَا اسْتِقْلَالٍ  
1885- فَذَاكَ لَا خِلَافَ فِي انْقِطَاعِهِ  
1886- وَثَالِثٌ مُبَايِنٌ لِلْأَصْلِ  
1887- وَمِنْهُ مَحْسُوسٌ وَمَا فِي حُكْمِهِ  
1888- فَهُوَ مَجَالٌ لِاجْتِهَادٍ وَنَظَرٍ  
1889- إِذْ لَهُمَا تَجَاذُبٌ فِي الْأَمْرِ  
1890- وَكَمْ لِهَذَا الْأَصْلِ مِنْ فَوَائِدَ  
1891- مِنْهَا اتِّبَاعُ تَافِهِ لِأَشْيَاءِ  
1892- مِثْلُ اكْتِرَاءِ الدَّارِ فِيهَا شَجَرَةٌ  
1893- كَذَاكَ فِي التَّضْمِينِ لِلصَّنَاعِ  
1894- وَمُقْتَضَى الْخَرَاجِ بِالضَّمَانِ  
1895- وَكُلُّ مَا لَا نَفْعَ فِي الْمَعْقُودِ  
1896- وَمَا بِهِ النَّفْعُ عَلَى أَقْسَامِ



- 1897- وَمَا يُرَى فِي خَارِجِ بِحَالٍ  
 1898- فَيَرْجِعَانِ عِنْدَ ذَا لِلثَّالِثِ  
 1899- وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مِنْهُ مَا يَقَعُ  
 1900- بِحُكْمِ أَصْلِ الْعُرْفِ فِي الْمَوَاقِعِ  
 1901- إِلَّا إِذَا مَا خُصَّ بِالْقَصْدِ عَلَى  
 1902- وَلَا نَصَرَافِ الْقَصْدِ لِلْأَضْلِيِّ  
 1903- يُحَذَفُ فِي التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ مَا  
 1904- وَمِنْهُ مَا لَيْسَ كَذَاكَ إِنْ صَدَرَ  
 كَعَكْسِهِ الْخَالِصُ لِلْحَلَالِ  
 الْمُقْتَضَى لِلْحُكْمِ وَالْمَبَاحِثِ  
 ذَا جَانِبَيْنِ تَابِعٌ وَمُتَّبِعٌ  
 فَالْحُكْمُ لِلْمَتَّبِعِ لَا لِلتَّابِعِ  
 خِلَافِ مَا الْعُرْفُ بِهِ قَدْ حَصَلَ  
 بِمُقْتَضَى التَّخَاطُبِ الْعُرْفِيِّ  
 تَعَلَّقًا بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ عَلِمَا  
 فَهُوَ مَحَلٌّ لِاجْتِهَادِ مَنْ نَظَرَ

### «المسألة التاسعة»

- 1905- وَلِنُطْلِقَ الْأَمْرَ اضْطِلَاحًا هَاهُنَا  
 1906- فَفِي وَرُودِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ عَلَى  
 1907- وَلَيْسَ فِيهِمَا مِنَ الْمَوْجُودِ  
 1908- بَلْ ذَاكَ نَاشِئٌ مِنَ الْمُكَلَّفِ  
 1909- كَصَفْقَةٍ بِجَائِزٍ مَعَ مَا حُظِرَ  
 1910- فَإِنَّ لِلْجَمْعِ مِنَ التَّأْثِيرِ  
 1911- وَمَنْعِ الشَّرْعِ مِنَ الْمَجْمُوعِ  
 1912- فَصَارَ كَالْتَّلَازِمِ الْوُجُودِ  
 1913- مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمَعْنَى الْإِنْفِرَادَ  
 1914- إِذْ لَيْسَ كُلُّ وَاحِدٍ بِأَوَّلَى  
 عَلَى الَّذِي الشَّارِعُ فِيهِ أَذْنَا  
 شَيْئَيْنِ كُلُّ مِنْهُمَا تَأْصَلَا  
 تَلَازِمٌ عُرْفِيٌّ أَوْ وَجُودِي  
 بِقَصْدِهِ لِلْجَمْعِ فِي التَّصَرُّفِ  
 الْإِجْتِمَاعُ فِيهِ لَا الْعَكْسُ اعْتُبِرَ  
 مَا لَيْسَ لِلتَّفْرِيقِ فِي كَثِيرٍ  
 مَا لَيْسَ فِي الْإِفْرَادِ بِالْمَمْنُوعِ  
 بِالْقَصْدِ وَالْخُلْفِ مِنَ الْمَعْهُودِ  
 بَاقٍ فَصَارَ مَوْضِعَ اجْتِهَادِ  
 مِنْ غَيْرِهِ فِي أَنْ يَكُونَ أَضَلَا

### «المسألة العاشرة»

- 1915- وَرُودُ أَمْرَيْنِ لِأَضْلِيَيْنِ فِي  
 فَعَلٍ يُرَى بِالْقَصْدِ لِلْمُكَلَّفِ



- 1916- كَالْأَمْرِ وَالنَّهْيِ فِي الْإِثْتِلَافِ  
 1917- وَالنَّهْيُ عَنْ جَمْعٍ لِبَيْعٍ وَسَلَفٍ  
 1918- وَغَيْرُ مَا فِيهِ التَّنَافِي قَدْ ظَهَرَ  
 1919- فَإِنْ يَكُنْ يُحْدِثُ حُكْمًا يَقْتَضِي  
 1920- كَمِثْلِ مَا الْأَخْتَيْنِ حُكْمًا أَشْبَهَا  
 حَيْثُ يُرَى بَيْنَهُمَا تَنَافِي  
 أَصْلٌ لِمَنْعٍ مَا بِعَكْسِهِ اتَّصَفَ  
 فَقَصْدُ الْاجْتِمَاعِ فِيهِ مُعْتَبَرُ  
 نَهْيًا فَإِنَّ النَّهْيَ فِيهِ الْمُقْتَضَى  
 وَحَيْثُ لَا فَالْأَمْرُ قَدْ تَوَجَّهَ

### «المسألة الحادية عشرة»

- 1921- تَوَارَدُ الْأَمْرَيْنِ فِيمَا اتَّحَدَا  
 1922- مَعَ رُجُوعٍ وَاحِدٍ لِلْجُمْلَةِ  
 1923- وَمَرْجِعُ الثَّانِي لِجُزْئِيَّاتِ  
 1924- حَسَبَ مَا ثَبَتَ فِي الْأُصُولِ  
 1925- لِذَاكَ كَانَ تَابِعاً لِلأَوَّلِ  
 1926- وَذَاكَ كَالصَّلَاةِ فِي التَّمْثِيلِ  
 1927- وَالْحُكْمُ جَارٍ فِي الضَّرُورِيَّاتِ مَعَ  
 بِمَلْحَظَتَيْنِ جَائِزُ أَنْ يَرِدَا  
 لِكُونِهَا فِي الشَّأْنِ مُسْتَقِلَّةً  
 مِنَ التَّفَاصِيلِ أَوِ الصِّفَاتِ  
 إِذَا فَثَانَ جَاءَ لِلتَّكْمِيلِ  
 شَأْنٌ مُكَمَّلٌ مَعَ الْمُكَمَّلِ  
 مَعَ كُلِّ مَطْلُوبٍ لَهَا تَكْمِيلِي  
 حَاجِيٍّ أَوْ مُحَسِّنٍ حَيْثُ يَقَعُ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 1928- تَوَارَدُ النَّهْيُ مَعَ الْأَمْرِ عَلَا  
 1929- لَا كُنْ لَهُ مِنْ بَعْدِ صُورَتَانِ  
 1930- وَذَاكَ مَا الْأَمْرُ بِهِ لِلْجُمْلَةِ  
 1931- كَالصَّوْمِ يَوْمَ الْعِيدِ وَالصَّلَاةِ  
 1932- ثَانِيَةً لِعَكْسِ ذَا التَّصَوُّرِ  
 1933- فَالْأَوَّلُ اسْتَقَرَّ فِي الْأُصُولِ  
 1934- فَدُونَكَ التَّفْرِيعَ لَا كُنْ هُنَا  
 مِثْلَ الَّذِي مَرَّ جَوَازُهُ أَنْجَلَا  
 إِحْدَاهُمَا كَثِيرَةُ الْإِثْيَانِ  
 وَالنَّهْيُ لِلْوَصْفِ الَّذِي قَدْ حَلَّه  
 فِي حَالِ مَكْرُوهِهِ مِنَ الْأَوْقَاتِ  
 كَالْأَمْرِ لِلْعَاصِينَ بِالتَّسْتُرِ  
 وَحُكْمُ ثَانٍ مِنْهُ ذُو حُصُولِ  
 مَعْنَى لَهُ أَنْجَرَ الْكَلَامُ وَأَنْثَنَا



## «المسألة الثالثة عشرة»

- 1935- الطَّلَبُ الرَّاجِعُ لِلْمَتَّبِعِ مَعَ  
 1936- مِنْ حَيْثُ مَا الْقَصْدُ إِلَيْهِ أَوَّلِي  
 1937- وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ لِلطَّلَبِ  
 1938- مِنْ جِهَةِ التَّخْفِيفِ وَالتَّأْكِيدِ  
 1939- أَلَا تَرَاهُ فِي الضَّرُورِيَّاتِ  
 ذِي تَابِعٍ أَوَّلِي بِحَيْثُ مَا وَقَعَ  
 وَقَصْدُ تَابِعٍ بِعَكْسِ اجْتِلِي  
 تَفَاوُتاً فِي الشَّرْعِ رَغْبُهُ وَجَبَ  
 وَنِسْبَةِ الإِطْلَاقِ وَالتَّثْقِيلِ  
 ءَاكِدٌ مِنْهُ فِي الْمُكَمَّلَاتِ

## «المسألة الرابعة عشرة»

- 1940- الْأَمْرُ بِالشَّيْءِ بِقَصْدِ أَوَّلِي  
 1941- لَا كِنَّةَ إِنْ كَانَ مِمَّا قَدْ أُمِرَ  
 1942- دَلِيلُهُ مَا قَدْ مَضَى فِي الْأَمْرِ  
 1943- وَقَصْدُ تَابِعٍ بِحُكْمٍ اقْتَضَا  
 يَكُونُ عَنْهُ تَابِعٌ بِمَعْرِزِلِ  
 بِهِ لِأَمْرٍ غَيْرِ ذَاكَ مُفْتَقِرُ  
 بِالْمُطْلَقَاتِ فَهُوَ فِيهِ يَجْرِي  
 دُونَ دَلِيلٍ خَصَّهُ لَا يُرْتَضَا

## «المسألة الخامسة عشرة»

- 1944- مَا الْفِعْلُ مَطْلُوبٌ بِهِ بِالْكُلِّ  
 1945- وَقَدْ يَصِيرُ تَرْكُ هَذَا يُطْلَبُ  
 1946- كَذَاكَ مَا التَّرْكُ بِهِ مَطْلُوبُ  
 1947- مَعَ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ يَبْقَى عَلَا  
 1948- فَأَوَّلُ يَكْفِيهِ فِي الْبَيَانِ  
 1949- وَحَالُهُ ثَابِتَةٌ وَدَائِمَةٌ  
 1950- وَمُقْتَضَى النُّصُوصِ فِي مَعْنَاهُ  
 1951- وَجِهَةٌ الْأَخْذِ لَهُ فِي الْوَاقِعِ  
 1952- فَعِنْدَ ذَا يُرَى الْمُبَاحُ الْفِعْلُ  
 ذَلِكَ مَطْلُوبٌ بِقَصْدِ أَصْلِي  
 بِالْقَصْدِ ثَابِتاً إِذَا مَا يَغْلِبُ  
 بِالْكُلِّ مَوْجُودٌ بِهِ التَّرْتِيبُ  
 مَا كَانَ فِي النَّوْعَيْنِ قَصْداً أَوَّلاً  
 أَنْ جَاءَ فِي مَعْرِضِ الْإِمْتِنَانِ  
 فَهِيَ لِقَصْدِ أَوَّلٍ مُلَائِمَةٌ  
 فَإِنَّهُ مُشَيَّدٌ مَبْنَاهُ  
 مُعْتَبَراً فِي ذَاكَ قَصْدُ الشَّارِعِ  
 بِالْجُزْءِ مَطْلُوباً لَنَا بِالْكُلِّ



- 1953- لَا كِنَّةَ إِنْ بَلَغَ الْإِسْرَافَا  
 1954- وَالثَّانِ مِنْ بَيَانِهِ إِنْ لَمْ يَرِدْ  
 1955- وَكَوْنُهُ لِلَّهِو يُعْزَى وَاللَّعِبْ  
 1956- وَذَا عَلَيْهِ تَنْبِئِي أَصُولُ  
 1957- كَالْفَرْقِ بَيْنَ مُسْتَجَازِ الْفِعْلِ مَعَ  
 1958- وَمَيِّزِ مَا يُقْلَبُ بِالنِّيَّاتِ
- ذُمَّ لِلْإِلْحَاقِ بِمَا قَدْ نَافَا  
 بِهِ امْتِنَانٌ فَيُرَى مِمَّا اغْتُمِدْ  
 وَأَنَّهُ يَخْدُمُ ضِدَّ مَا طُلِبَ  
 يُرَى بِهَا لِفَقْهَهَا تَفْصِيلُ  
 عَوَارِضِ التَّرْكِ وَمَا لَيْسَ يَسْغُ  
 مِنَ الْمُبَاحِ لِلتَّعَبُّدَاتِ

### «المسألة السادسة عشرة»

- 1959- قَدْ مَرَّ أَنَّ الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ مَعَا  
 1960- وَمِنْ هُنَا فَلْيُتَصَوَّرْ مُقْتَضَا  
 1961- إِلَى كَرَاهَةِ وَلِلتَّحْرِيمِ  
 1962- وَالْإِقْتِضَاءِ بِإِعْتِبَارِ ثَانِ  
 1963- إِذْ هُوَ بِإِعْتِبَارِ حُكْمِ أَصْلِهِ  
 1964- وَهَذَا الْإِعْتِبَارُ مَرْقَى عَالِ  
 1965- وَهُمْ وَإِنْ تَجَمَّعُوا صِنْفَانِ  
 1966- فَنَظَرٌ فِي أَخْذِهِ لِلْأَمْرِ  
 1967- إِمَّا لِمَا فِيهَا مِنَ التَّقَرُّبِ  
 1968- أَوْ جِهَةِ الْعَدْلِ وَمَا قَدْ تَبِعُوا
- لَيْسَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ وَقَعَا  
 مَا جَاءَ فِي تَنْوِيعِ جِنْسِ الْإِقْتِضَا  
 وَالنَّدْبِ وَالْوُجُوبِ بِالتَّقْسِيمِ  
 وَمَلْحَظِ مُخَصَّصِ قِسْمَانِ  
 إِمَّا لِتَرْكِ الشَّيْءِ أَوْ لِفِعْلِهِ  
 لَمْ يَرْقَهُ إِلَّا أَوْلُو الْأَحْوَالِ  
 إِذْ لَهُمْ فِي ذَاكَ مَا أَخَذَانِ  
 وَنَظَرٌ لِلنَّهْيِ وَالْأَوَامِرِ  
 أَوْ مَا عَلَيْهَا حَاصِلُ التَّرْتِيبِ  
 إِلَى اضْطِلَاحِ لَا الْمَعَانِي يَرْجِعُ

### «المسألة السابعة عشرة»

- 1969- إِنَّ الْأَوَامِرَ مَعَ النَّوَاهِي  
 1970- يُمَكِّنُ أَخْذَهَا لِلْإِمْتِثَالِ  
 1971- وَأَخْذَهَا مِنْ حَيْثُ مَا تَعَلَّقَا
- مِنْ حَيْثُ مَا فِيهِنَّ حَقُّ اللَّهِ  
 مُجَرِّدًا عَنْ مُقْتَضَى الْأَحْوَالِ  
 بِشَأْنِهَا لِلْعَبْدِ حَقُّ مُطْلَقًا



- 1972- فَاَلْمَأْخَذُ الثَّانِي عَلَى اغْتِبَارِ  
 1973- وَالْمَأْخَذُ الْأَوَّلُ جَارِي الْقَصْدِ  
 1974- وَهُوَ صَحِيحٌ بِالِدَّلِيلِ الْآتِي  
 1975- وَ مَرَّ فِي الْأَسْبَابِ وَالْحُقُوقِ  
 حَقُّ الْعِبَادِ فِي الْأُمُورِ جَارٍ  
 عَلَى اطِّرَاحِهِ لِحَقِّ الْعَبْدِ  
 مِنْ مُقْتَضَى الْأَخْبَارِ وَالْآيَاتِ  
 مِنْ ذَاكَ مَا يَكْفِي أُولَى التَّحْقِيقِ

### «المسألة الثامنة عشرة»

- 1976- أَمْرٌ وَنَهْيٌ وَرَدَا فِي فِعْلٍ  
 1977- هَلْ جَانِبُ التَّعَاوُنِ الْمُعْتَبَرُ  
 1978- فَإِنْ يَكُ الْأَمْرُ لِلأَصْلِ الْوَاقِعِ  
 1979- وَالْخُلْفُ فِيهِ بِاغْتِبَارِ الْأَصْلِ  
 1980- أَوْ جِهَةُ التَّعَاوُنِ الْمُكْمَلِ  
 1981- وَالْمِيلُ لِلتَّفْصِيلِ فَالَّذِي يُرَا  
 1982- فَذَا اغْتِبَارُ الْأَصْلِ فِيهِ وَاجِبٌ  
 1983- وَحَيْثُ الْأَمْرُ لِلتَّعَاوُنِ اسْتَقَرَّ  
 1984- لَا كُنْ إِذَا أُحِلَّ فِي مَحَلِّهِ  
 1985- وَبَابُهُ الْحُكْمُ عَلَى مَا خُصَّ  
 1986- كَمَنْعِ بَيْعِ حَاضِرٍ لِبَادٍ  
 ذَا لِمَعَاوُنٍ وَذَا لِلأَصْلِ  
 أَمْ جِهَةُ الْأَصْلِ هُنَا يُسْتَفْسَرُ  
 عَادَ لِبَابِ السَّدِّ لِلذَّرَائِعِ  
 لِأَنَّهُ بِالْإِنْضِبَاطِ أَضْلَى  
 إِذْ فِي سِوَاهُ فَتُحْ بَابُ الْحِيلِ  
 تَعَاوُنٌ لَدَيْهِ غَالِبٌ جَرَا  
 أَوْ لَا فَالِاجْتِهَادُ أَمْرٌ لَا زَبُّ  
 ظَاهِرُهُ يَقْبُحُ فِي بَعْضِ الصُّورِ  
 كَانَ صَحِيحاً ثَابِتاً فِي أَصْلِهِ  
 لِأَجْلِ مَا عَمَّ وَذَاكَ نَصّاً  
 وَفِي تَلْقَى الرِّكْبِ ذَاكَ بَادٍ

### «الفصل الرابع»

#### في العموم والخصوص وفيه مقدمة ومسائل

- 1987- الْقَصْدُ بِالْعُمُومِ حَيْثُ أُظْلِقَا  
 1988- وَذَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ  
 هُنَا الْعُمُومُ الْمَعْنَوِيُّ مُظْلَقَا  
 مَبْنَاهُ وَهِيَ مَا مَضَتْ مُفَصَّلَةً



## «المسألة الاولى»

- 1989- وَحَيْثُ مَا يَثْبُتُ أَصْلُ عَمَّا  
 1990- قَضَايَا الْأَعْيَانِ فَلَا يُؤْتَرُ  
 1991- وَمِثْلُهَا حِكَايَةُ الْأَحْوَالِ  
 1992- مِنْ جِهَةِ الْقَطْعِيِّ وَالظَّنِّيِّ  
 1993- وَشَأْنُهَا عَدَمُ الْإِعْتِبَارِ  
 1994- وَإِنَّ ذَا الْأَصْلَ عَمِيمُ الْفَائِدَةِ  
 1995- فَالْمُتَمَسِّكُ الَّذِي يُعْتَمَدُ  
 1996- إِذْ يُقْبَلُ الْمُعَارِضُ الْجُزْئِيُّ  
 1997- وَذَا الَّذِي أَوْقَعَ فِي الْإِشْكَالِ  
 1998- إِذْ تَرَكُوا الْقَوَاعِدَ الْكُلِّيَّةَ  
 1999- وَرَعِيَّةُ دَاعٍ إِلَى تَقْرِيْبِ  
 أَوْ مُطْلَقٌ وَعَارِضَتُهُ حُكْمًا  
 فِيهِ وَيَبْقَى حُكْمُهُ الْمُقَرَّرُ  
 وَذَا لِوَجْهَيْنِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ  
 وَجِهَةِ الْكُلِّيِّ وَالْجُزْئِيِّ  
 حَيْثُ يُرَى التَّأْوِيلُ غَيْرُ جَارٍ  
 بِحَيْثُ مَا الْجُزْئِيُّ نَافِي قَاعِدَةٍ  
 مَا كَانَ كُلِّيًّا بِحَيْثُ يَرُدُّ  
 لِلرَّدِّ وَالتَّأْوِيلُ لَا الْكُلِّيُّ  
 وَاللَّبْسِ أَهْلَ الزَّيْغِ وَالضَّلَالِ  
 تَتَّبَعًا لِلصُّوَرِ الْجُزْئِيَّةِ  
 مَتَّخِذِ الْخِصَامِ وَالتَّشْغِيبِ

## «المسألة الثانية»

- 2000- قَوَاعِدُ الشَّرْعِ لَدَيْهَا بَادٍ  
 2001- مُعْتَبَرًا فِي كُلِّ أَصْلٍ أَصْلٍ  
 2002- أَلَا تَرَى الْعَقْلَ بِهِ التَّكْلِيفُ  
 2003- إِذْ غَالِبًا بِهِ يَكُونُ الْعَقْلُ  
 تَنْزِيلُهَا عَلَى الْعُمُومِ الْعَادِي  
 لَا أَنَّهَا عَلَى الْعُمُومِ الْكُلِّيِّ  
 وَبِالْبُلُوغِ يَحْصُلُ التَّعْرِيفُ  
 بِمُقْتَضَى الْعَادَةِ فَهِيَ أَصْلُ

## «المسألة الثالثة»

- 2004- وَلِلْعُمُومِ صِيغٌ وَضَعِيَّةٌ  
 2005- وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِالْبَيَانِ  
 2006- مَلْحَظُ الْإِعْتِبَارِ بِالْإِطْلَاقِ  
 تَقْرِيرُهَا مَعْرِفَةً نَحْوِيَّةً  
 أَنَّ لِلْعُمُومِ بَعْدَ مَلْحَظَانِ  
 لِمُقْتَضَى صِيغَةِ الْإِسْتِغْرَاقِ



حَيْثُ يُرَى التَّخْصِصُ بِالْمَفْصُولِ  
 بِمُقْتَضَى الْعَادَاتِ وَالْأَحْوَالِ  
 وَإِنْ يُخَالِفُ ذَاكَ أَصْلُ الْوَضْعِ  
 وَرَعِيَّةُ مُنْجٍ مِنَ الْإِجْمَالِ  
 وَلِلَّسَّمَاعِ الْحُكْمُ فِي الْقِيَاسِ  
 هُوَ السَّمَاعُ إِنْ تَعَارَضَ وَقَعَ  
 مِنْ جِهَةِ الْمَسَاقِ وَالْمَفْهُومِ  
 لَضَبْطِهَا أَوْجُهُ الْإِسْتِعْمَالِ  
 فِيهِ وَمَنْ يَفْهَمُ قَصْدَ الْعَرَبِ  
 تَبَايُنُ الْفَهْمِ لِقَصْدِ الشَّارِعِ  
 فَمِنْ تَفَاوُتِ النُّهْيِ فِيمَا اقْتَضَا  
 لِمَا أَتَى أَحْصَى فِي الْمَسَاقِ  
 فِي مُنْتَهَى مَحْمُودٍ أَوْ مَذْمُومِ  
 جَارٍ عَلَى الْعُمُومِ حَيْثُ مَا صَدَرَ  
 فِي أَصْلِهِ عَنْ حُكْمٍ ذَا بَخَارِجِ  
 فَهَمًّا وَإِفْهَامًا لِهَذَا الْمَذْهَبِ  
 مَا لَا يَمُرُّ قَصْدُهُ بِبَالٍ  
 لَمْ يَكُ بِالِدَّخِلِ فِيمَا فَهِمَّا  
 إِلَّا أَنَا فَأَعْطَاهُ دِينَارًا  
 نَبَّهَ لِلْمَعْنَى مِنَ الْمَنْقُولِ  
 إِذْ يَنْبَنِي عَلَيْهِ عِلْمٌ جَمٌّ

2007- وَذَا إِلَيْهِ الْقَصْدُ فِي الْأُصُولِ  
 2008- وَمَلَحَظُ اغْتِبَارِ الْإِسْتِعْمَالِ  
 2009- فَشَأْنُهَا فِيمَا اقْتَضَتْهُ مَرْعِي  
 2010- فَالْإِغْتِبَارُ هَكَذَا اسْتِعْمَالِي  
 2011- وَالْإِغْتِبَارُ قَبْلَهُ قِيَاسِي  
 2012- فَمِنْ أُصُولِ النَّحْوِ أَنَّ الْمُتَّبِعَ  
 2013- إِذَا فَالْإِغْتِبَارُ لِلْعُمُومِ  
 2014- أَغْنِي بِهِ مُقْتَضِيَاتِ الْحَالِ  
 2015- وَمِنْهُ عُرْفِي تَسَاوَى الْعَرَبِي  
 2016- وَمِنْهُ شَرْعِيٌّ بِهِ فِي الْوَاقِعِ  
 2017- فَمَا أَتَى فِيهِ بِعَكْسٍ مَا مَضَى  
 2018- وَمِنْهُ الْإِغْتِبَارُ بِالْإِطْلَاقِ  
 2019- مِنْ مُقْتَضَى مَا جَاءَ لِلْعُمُومِ  
 2020- فَمِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى مَا تَذَرُ  
 2021- وَلَيْسَ مَا امْتَّازَ بِأَمْرٍ خَارِجِي  
 2022- وَالشَّاهِدُ الْعَدْلُ لِسَانَ الْعَرَبِ  
 2023- إِذْ جُبِلُوا طَبْعًا عَلَى إِهْمَالِ  
 2024- لِذَاكَ لَا صِحَّةَ لِاسْتِثْنَاءِ مَا  
 2025- كَأَنْ يُقَالَ مَنْ غَزَا الْكُفَّارَا  
 2026- وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْأُصُولِ  
 2027- وَهَذَا الْأَصْلُ فَهْمُهُ مُهِمٌّ



## «المسألة الرابعة»

- 2028- عَزَائِمُ الشَّرْعِ جَمِيعاً لَا يُخَصُّ  
 2029- وَمُطْلَقٌ لِذَاكَ فِي التَّحْقِيقِ  
 2030- إِذْ مُقْتَضَى الرُّخْصَةِ رَفْعُ الْحَرَجِ  
 2031- وَقَدْ مُضَى ذَلِكَ بِالْبَيَانِ
- مِنْهَا الْعُمُومُ حَيْثُ كَانَتْ بِالرُّخْصِ  
 عَلَى مَجَازِ الْقَوْلِ لَا الْحَقِيقِ  
 وَلَيْسَ فِي التَّخْيِيرِ بِالْمُنْدَرِجِ  
 فَالشَّأْنُ فِيهَا الشَّأْنُ فِي النِّسْيَانِ

## «المسألة الخامسة»

- 2032- وَكُلُّ عُذْرٍ مُسْقِطٍ لِلِاثْمِ  
 2033- وَذَاكَ كَالِإِكْرَاهِ وَالنِّسْيَانِ  
 2034- وَالْحُكْمُ فِيهَا وَاحِدٌ فَلَنُكْتَفِ  
 2035- كَمَانِعِ الْحَقِّ لِذِي اسْتِيجَابِ  
 2036- أَفِيْقَالُ إِنَّ ذَا وَمِثْلَهُ  
 2037- كَلَّا وَلَكِنْ رَفَعَ التَّائِيْمَا  
 2038- وَ حَيْثُ يُمَكِّنُ التَّلَافِي شُرْعَا
- لَيْسَ مُخَصَّصًا عُمُومَ الْحُكْمِ  
 وَالْخَطَايَا اللَّاحِقِ لِلْإِنْسَانِ  
 بِخَطَايَا الْحَاكِمِ وَالْمُكَلَّفِ  
 وَشَارِبِ الْمُسْكِرِ عَنْ جُلَابِ  
 مِمَّا أَبَاحَ الشَّرْعُ إِذْنًا فَعَلَهُ  
 وَالْأَضْلُ بَاقٍ يَقْتَضِي التَّعْمِيمَا  
 جَبْرًا لِمَا بِهِ الْفَسَادُ وَقَعَا

## «المسألة السادسة»

- 2039- ثُبُوتُ مَا عَمَّ لَهُ نَهْجَانِ  
 2040- فَالْأَوَّلُ الْمَشْهُورُ فِي الْأُصُولِ  
 2041- ثَانِيهِمَا اسْتِقْرَاءُ حَالِ الْمَعْنَا  
 2042- حَتَّى يَكُونَ مِنْهُ أَمْرٌ كُلِّي  
 2043- وَهُوَ الْعُمُومُ الْمَعْنَوِيُّ الْمُضْطَلَحُ  
 2044- إِذْ اُعْتَبَارُ شَأْنِهِ بِشَّانِ  
 2045- كَأَنْ نَقُولَ مَثَلًا رَفْعُ الضَّرَرِ
- مِنْ جِهَةِ الصَّيْغَةِ وَالْمَعَانِ  
 وَمَرَّ ذِكْرُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ  
 لَدَى الْمَوَاقِعِ بِحَيْثُ عَنَّا  
 فِي الذَّهْنِ يَجْرِي كَالْعُمُومِ الْأَصْلِيِّ  
 عَلَيْهِ قَبْلُ وَهُوَ أَمْرٌ اتَّضَحَ  
 تَوَاتُرِ الْمَعْنَى لَدَى الْبَيَانِ  
 قَاعِدَةٌ يَعُمُّ حَالَهَا الْبَشَرُ



- 2046- ثَابِتَةٌ لَا بِدَلِيلٍ وَاحِدٍ  
 2047- وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُفِيدَةٌ  
 2048- وَآخِذٌ بِالسَّدِّ لِلذَّرَائِعِ  
 بَلْ بِمَجِيءِ الْمَنْعِ فِي مَوَارِدِ  
 فِي مُقْتَضَى نَوَازِلِ عَدِيدَةٍ  
 بَانَ عَلَيْهَا الْحُكْمُ فِي الْمَوَاقِعِ

### «المسألة السابعة»

- 2049- مَعْنَى الْعُمُومَاتِ إِذَا مَا اتَّحَدَا  
 2050- بِحَسَبِ الْحَاجَةِ فِي الْمَوَاضِعِ  
 2051- فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَى عُمُومِهِ  
 2052- وَذَاكَ ثَابِتٌ بِالِاسْتِقْرَاءِ  
 2053- كَمِثْلِ مَا قُرِّرَ مِنْ رَفْعِ الْحَرْجِ  
 2054- بِسَبَبِ التَّكْرَارِ وَالتَّأْكِيدِ  
 2055- وَذُو عُمُومٍ لَيْسَ بِالْمُنْتَشِرِ  
 2056- لَا بُدَّ فِي الْأَخْذِ بِهِ مِنَ النَّظَرِ  
 2057- وَعِنْدَ ذَا يَبْدُوا انْفِرَادُ قِسْمِهِ  
 مُكَرَّرًا مُنْتَشِرًا مُؤَكَّدًا  
 مِنْ غَيْرِ تَخْصِصٍ بِأَمْرٍ وَاقِعٍ  
 فِي كُلِّ مَا يَدْخُلُ فِي مَفْهُومِهِ  
 لِمَوْرِدِ الْمَشْرُوعِ فِي أَنْحَاءِ  
 فِي الدِّينِ فَالْعُمُومُ فِيهِ يُنْتَهَجُ  
 وَعَدَمُ التَّخْصِصِ وَالتَّقْيِيدِ  
 وَلَا مُؤَكَّدٍ وَلَا مُكَرَّرٍ  
 وَالْبَحْثُ عَمَّا شَأْنُهُ أَنْ يُعْتَبَرَ  
 بِالْبَحْثِ عَنْ مُخْصَصٍ لِحُكْمِهِ

### «الفصل الخامس في البيان والاحمال وفيه مسائل»

#### «المسألة الأولى»

- 2058- أَمْرُ رَسُولِ اللَّهِ بِالْبَيَانِ  
 2059- فَهُوَ الْمُبْلَغُ لَهُ الْمُبَيِّنُ  
 2060- بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ وَبِالِإِقْرَارِ  
 لِمُقْتَضَى جَوَامِعِ الْقُرْآنِ  
 وَذَا دَلِيلُهُ جَلِيٌّ بَيِّنٌ  
 حَسَبَمَا قَدْ جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ

#### «المسألة الثانية»

- 2061- الْعَالِمُونَ وَارِثُوا النَّبِيِّ  
 2062- فَهُمْ مُطَالِبُونَ أَنْ يُبَيِّنُوا  
 فِي هَذِهِهِ لِمَنْهَجِ السَّوِيِّ  
 لِلنَّاسِ بِالِإِطْلَاقِ مَا تَبَيَّنُوا



- 2063- مِنْ جِهَةِ الْإِثِّ الَّذِي قَدْ صُحِّحَا لَهُمْ وَبِالنَّصِّ الَّذِي قَدْ وَضَّحَا  
2064- وَإِذْ بَدَأَ تَعْيِينَ الْبَيَانِ فَيَنْبَنِي عَلَيْهِ أَمْرٌ ثَانِ

### «المسألة الثالثة»

- 2065- إِذَا تَأْتَى مَعَ ذَا أَنْ يَصُدُّرَا بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ فَحَتَمٌ أَنْ يُرَا  
2066- بِنِسْبَةِ الْعَالِمِ ذَا حُصُولِ كَمِثْلِ مَا كَانَ مِنَ الرَّسُولِ  
2067- وَهَكَذَا قَدْ كَانَ شَأْنُ السَّلَفِ الْمُقْتَدَى بِهِمْ وَشَأْنُ الْخَلَفِ

### «المسألة الرابعة»

- 2068- الْقَوْلُ وَالْفِعْلُ الْمُطَابِقَانِ إِنَّ وَقَعَا الْغَايَةَ فِي الْبَيَانِ  
2069- لِأَجْلِ ذَاكَ قَالَ صَلُّوا وَخُذُوا لِيَحْصُلَ الْبَيَانُ فِيمَا يُؤْخَذُ  
2070- وَكُلُّ وَاحِدٍ عَلَى انْفِرَادِ وَإِنْ يَكُنْ فِيهِ الْبَيَانُ الْهَادِي  
2071- فَقَاصِرٌ مِنْ جَانِبٍ عَنْ غَايَةِ وَبَالِغٌ مِنْ آخِرِ النَّهَائَةِ  
2072- فَالْفِعْلُ مُبْدٍ غَايَةَ الْبَيَانِ فِي كُلِّ مَا رَجَعَ لِلْعَيَانِ  
2073- مِمَّا لَهُ كَيْفِيَّةٌ مُعَيَّنَةٌ وَالْقَوْلُ دُونَهُ إِذَا مَا بَيَّنَّهُ  
2074- وَهُوَ عَنِ الْقَوْلِ لَهُ قُصُورٌ لِأَنَّهُ مُخَصَّصٌ مَقْصُورٌ  
2075- وَالْقَوْلُ بِالصِّيغَةِ ذُو تَفْهِيمٍ لِمُقْتَضَى الْخُصُوصِ وَالْعُمُومِ  
2076- فِي الْحَالِ وَالْأَزْمَانِ وَالْأَعْيَانِ فَهُوَ لِذَا أَبْلَغُ فِي الْبَيَانِ

### «فصل»

- 2077- وَعِنْدَ ذَا لَا يَدْخُلُ التَّرْجِيحُ بَيْنَ الْبَيَانَيْنِ وَذَا صَحِيحٌ  
2078- وَقَدْ يُرَى يَدْخُلُ فِيمَا وَرَدَا عَلَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ إِنْ وَجَدَا



## «المسألة الخامسة»

- 2079- وَمَا مِنَ الْقَوْلِ بَيَانًا يُطْلَقُ  
 2080- وَعَاضِدٌ يَرْفَعُ كُلَّ عَارِضٍ  
 2081- وَهُوَ مُكَذِّبٌ مَعَ التَّخْلُفِ  
 2082- وَذَاكَ أَمْرٌ بَيِّنٌ مِنَ النَّظَرِ  
 2083- وَمِنْ هُنَا دُخُولُ الْإِسْتِعْظَامِ  
 2084- مِنْ حَيْثُ مَا مَنْصِبُهُ لِلِاقْتِدَا  
 2085- وَالْحَاصِلُ الْأَفْعَالُ فِي التَّأْسِي  
 2086- لِذَا اغْتِبَارُ شَأْنِهَا تَأَكِّدًا  
 2087- وَكُلُّ مَا يَقُولُ أَوْ مَا يَفْعَلُ  
 2088- فَبِاغْتِبَارِ جِهَةِ التَّكْلِيفِ  
 2089- وَبِاغْتِبَارِ كَوْنِهِ مُبَيِّنًا  
 2090- فَقَوْلُهُ كَفَعْلِهِ مُقَسِّمٌ  
 2091- وَهُوَ مُبَيِّنٌ بِهِ الْمَشْرُوعُ  
 2092- وَذَا لَهُ مِنْ بَعْدِ ذَا تَقْرِيْبُ
- فَالْفِعْلُ شَاهِدٌ لَهُ مُصَدِّقٌ  
 فَهَمَّا إِذَا لَمْ يَكُ بِالْمُنَاقِضِ  
 وَمُوقِعُ الرِّيبَةِ وَالتَّوَقُّفِ  
 وَمُقْتَضَى مِنَ الدَّلِيلِ الْمُعْتَبَرِ  
 لِرِّزْلَةِ الْعَالِمِ فِي الْأَنَامِ  
 بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَالِاهْتِدَا  
 أَقْوَى وَأَدْعَى لِبَيَانِ الْحِسِّي  
 لِمَنْ يَقُومُ فِي مَقَامِ الْإِقْتِدَا  
 لَهُ اغْتِبَارَانِ إِذَا يُفَصِّلُ  
 جَرَتْ عَلَى الْأَحْكَامِ فِي التَّصْرِيفِ  
 لِمَا مِنَ الْمَشْرُوعِ قَدْ تَعَيَّنَا  
 فِي حَقِّهِ وَاجِبٌ أَوْ مُحَرَّمٌ  
 فَغَيْرُ مَا بَيَّنَّهَ مَمْنُوعٌ  
 يَظْهَرُ مِنْهُ الْغَرَضُ الْمَطْلُوبُ

## «المسألة السادسة»

- 2093- وَإِنَّ مِنْ حَقِيقَةِ الْمُنْدُوبِ  
 2094- فِي قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ لِذَاكَ قَادَا  
 2095- إِلَّا عَلَى وَجْهِ مِنَ التَّنْبِيهِ  
 2096- وَذَاكَ مِثْلُ تَرْكِ الْإِلْتِزَامِ  
 2097- وَهُوَ لَدَى الشَّرْعِ كَثِيرٌ مُعْتَبَرٌ
- أَنْ لَا يُسَوَّى مَعَ ذِي الْوُجُوبِ  
 كَعَدَمِ التَّسْوِيَةِ اغْتِقَادَا  
 غَيْرِ مُخِلٍّ بِاغْتِقَادِ فِيهِ  
 لِفِعْلِهِ وَلَا عَلَى الدَّوَامِ  
 وَكَمْ حَدِيثٌ يَقْتَضِيهِ وَأَثَرُ



- 2098- قَدْ تَرَكَ الرَّسُولُ مَحْبُوبَ الْعَمَلِ  
 2099- فَقِيلَ خَوْفَ فَرَضِهِ بِالْأَمْرِ  
 2100- وَقِيلَ خَوْفَ الْفَرَضِ أَنْ يُظَنَّا  
 2101- وَيَتَرُكُ الْعِبَادَةَ النَّدْبِيَّةَ  
 2102- وَيَتَرُكُ الْمُبَاحَ فِي مَظَنَّةِ  
 2103- وَمَالِكُ لَهُ بِهَذَا الْبَابِ  
 2104- إِذْ لَمْ يَكُنْ لِلْسَّدِّ لِلذَّرَائِعِ
- خَشْيَةً أَنْ يَعُودَ فَرَضاً اسْتَقْلَ  
 وَحِيّاً وَهَذَا الْخَوْفُ لَيْسَ يَسْرِي  
 فَيَدْخُلُ الْعَالِمُ فِي ذَا الْمَعْنَا  
 خَوْفَ اغْتِقَادِ أَنَّهَا فَرَضِيَّةُ  
 الْإِعْتِقَادِ أَنَّ ذَاكَ سُنَّةُ  
 عِنَايَةٍ تُوجَدُ فِي أَبْوَابِ  
 عِبَادَةٍ وَعَادَةٍ بِمَانِعِ

## «فصل»

- 2105- ثُمَّ بَيَانُ الْقَوْلِ مَهْمَا يُكْتَفَا  
 2106- أَوْ لَا فَبِالْفِعْلِ وَلَوْ فِي سَابِقِ
- بِهِ لَدَى التَّفْرِيقِ مِمَّا يُقْتَفَا  
 لَهُ وَفِي قَرِينَةٍ وَلَا حَقِ

## «فصل»

- 2107- وَلَا مَعَ الْمُبَاحِ تَرْكاً خَوْفَ أَنْ  
 2108- مَعَ أَنْ فِيهِ طَلَبٌ بِالْكُلِّ  
 2109- فَالْمُقْتَدَى بِهِ عَلَى مَا يَلْزَمُهُ  
 2110- وَقَدْ يُرَى الْأَصْلُ لَذَا فِعْلُ عُمَرُ
- يُظَنُّ أَنَّ تَرْكَهُ هُوَ السَّنَنُ  
 وَالتَّارُكَ إِخْلَالٌ بِأَمْرِ كُلِّي  
 يَفْعَلُ مَنْدُوباً وَلَا يَلْتَزِمُهُ  
 فِي غَسْلِ ثَوْبِهِ عَلَى مَا فِي الْأَثَرِ

## «المسألة السابعة»

- 2111- مِنْ حَقِّ مَنْسُوبٍ إِلَى الْإِبَاحَةِ  
 2112- فِي التَّارُكِ دَائِماً وَلَا الْمَنْدُوبِ  
 2113- خَشْيَةً أَنْ يُعَدَّ فِي الْمَكْرُوهِ
- أَنْ لَا يُسَوَّى مَعَ ذِي الْكَرَاهَةِ  
 بِقَصْدِ فِعْلِهِ عَلَى الدُّووبِ  
 أَوْ قُرْبَةٍ إِلَّا مَعَ التَّنْبِيهِ



«المسألة الثامنة»

- 2114- حَقِيقَةُ الْمَكْرُوهِ حَيْثُ يَأْتِي  
2115- وَذَاكَ مَطْلُوبٌ بِهِ الْبَيَانُ  
2116- خَوْفًا مِنْ أَنْ يَطُولَ فِيهِ الْعَهْدُ  
2117- وَلَا يُسَوَّى بِمُبَاحٍ فِعْلُهُ  
2118- وَذَا الْبَيَانُ فِيهِ أَمْرٌ جَارٍ  
2119- لَا سِيَّمَا مَا كَانَ عُرْضَةً لِأَنْ  
أَنْ لَا يُسَوَّى بِالْمُحَرَّمَاتِ  
بِمَا اقْتَضَاهُ الْحَالُ وَهُوَ الشَّانُ  
فَيُوجِبُ التَّركَ لَهُ مَنْ بَعْدُ  
خَشْيَةَ ظَنِّ أَنْ ذَاكَ أَضْلُهُ  
بِالزَّجَرِ وَالتَّغْيِيرِ وَالْإِنْكَارِ  
يُظَنَّ فِيهِ أَنَّهُ مِنَ السَّنَنِ

«فصل»

- 2120- وَمَا مَضَى مِنْ هَذِهِ الْمَسَائِلِ  
2121- مِنْ ذَاكَ مَنْ حَلَّ مَحَلَّ الْإِقْتِدَا  
2122- لِمَا مِنَ الْعِبَادَةِ النَّذْبِيَّةِ  
2123- مِمَّا أَتَى شَرْعًا بِكَيْفِيَّاتِ  
2124- إِلَّا بِحَيْثُ الْأَمْنِ مِنْ أَنْ يَعْتَقِدَ  
2125- وَعِنْدَمَا كَانَ أَوَّلُوا التَّصَوُّفِ  
2126- وَخَرَجُوا فِي سَائِرِ الْأُمُورِ  
2127- كَانَ دُؤُوبُهُمْ عَلَى الْعِبَادَةِ  
2128- وَهُمْ أَهْمُ حَالِهِمْ فِي الشَّانِ  
فِي ضَمْنِهِ مَنْشَأُ فَقِهِ طَائِلِ  
لَا يَنْبَغِي لَهُ التَّزَامُ سَرْمَدًا  
وَلَا اقْتِصَارُهُ عَلَى كَيْفِيَّةِ  
وَلَيْتَرَكَ الدَّوُوبَ فِي أَوْقَاتِ  
جَاهِلِ الْوُجُوبِ فِيمَا يَعْتَمِدُ  
قَدْ جَاهَدُوا النُّفُوسَ فِي التَّصَرُّفِ  
فِعْلًا وَتَعْلِيمًا عَنِ الْجُمْهُورِ  
مُنَاسِبًا حَالَهُمُ الْمُعْتَادَةَ  
تَوْصِيَّةُ الْأَتْبَاعِ بِالْكِثْمَانِ

«المسألة التاسعة»

- 2129- حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ فِي اسْتِقْرَارِهِ  
2130- فَلَا يُسَوَّى مَعَ الْإِنْجِحَامِ  
2131- وَمِثْلُ ذَاكَ الْقَوْلُ فِي الْحَرَامِ  
عَلَى لُزُومِ الْفِعْلِ وَاسْتِمْرَارِهِ  
بِغَيْرِهِ مِنْ سَائِرِ الْأَحْكَامِ  
فِي حَتْمِ تَرْكِهِ عَلَى الدَّوَامِ



- 2132- وَذَاكَ ظَاهِرٌ وَلَكِنْ يُنْتَقَلُ مِنْهُ لِمَعْنَى حُكْمِهِ بِهِ اتَّصَلَ  
 2133- وَذَاكَ أَنَّ الْوَاجِبَاتِ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ مَا الْعِقَابُ فِيهِ يَنْحَتِمُ  
 2134- دُنْيَا عَلَى التَّركِ لَهُ وَثَانِ مُخَالِفٌ لَهُ بِهَذَا الشَّانِ  
 2135- حَقِيقَةُ امْتِيَاZ قِسْمِيهَا مَعَا أَنْ لَا يُسَوِّيَا بِحَيْثُ وَقَعَا  
 2136- وَالْحُكْمُ أَيْضًا فِي الْمُحَرَّمَاتِ مِنْ جِهَةِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ آتٍ  
 2137- وَكُلُّ مَا يُحْذَرُ فِيمَا قَدْ مَضَا مِنْ عَدَمِ الْبَيَانِ فِي ذَا مُقْتَضَا  
 2138- وَجُمْلَةُ الْمَاضِي مِنَ الْأَدِلَّةِ تُلْفَى هُنَا فِي الْحُكْمِ مُسْتَقِلَّةً

### «المسألة العاشرة»

- 2139- وَيَلْزَمُ الْبَيَانُ فِيمَا يَرْجَعُ إِلَى خِطَابِ الْوَضْعِ حَيْثُ يَقَعُ  
 2140- بِالْقَوْلِ وَالْفِعْلِ كَمَا تَقَرَّرَا فِيمَا يَلِي التَّكْلِيفَ حُكْمُهُ جَرَا  
 2141- فَحَيْثُ مَا قُرِّرَتِ الْأَسْبَابُ مَعَ مُوَافِقِ الْفِعْلِ الْبَيَانُ قَدْ وَقَعَ  
 2142- وَإِنْ يَكُ الْفِعْلُ عَلَى خِلَافِ تَقْرِيرِهَا ءَاذَنْ بِالتَّنَافِي  
 2143- وَمِثْلُهُ حَالُ الْبَيَانِ الْوَاقِعِ لِمُقْتَضَى الشُّرُوطِ وَالْمَوَانِعِ  
 2144- وَذَاكَ مَا دَلِيلُهُ بِخَافٍ فِي الشَّرْعِ فَالتَّنْبِيْهُ فِيهِ كَافٍ  
 2145- وَقَدْ أَتَى عَنِ الرَّسُولِ فِي الْخَبَرِ إِعْمَالُهُ الرُّخْصَةَ فِي حَالِ السَّفَرِ  
 2146- حَتَّى لَقَدْ أَقْصَى فِي الْأَسْبَابِ مِنْ نَفْسِهِ الْعَلِيَّةِ الْجَنَابِ

### «المسألة الحادية عشرة»

- 2147- مَا بَيَّنَّ الرَّسُولُ لَا إِشْكَالَ فِي صِحَّتِهِ وَالْخُلْفُ فِيهِ مُنْتَفٍ  
 2148- لِأَنَّهُ الْمَبْعُوثُ لِلْبَيَانِ بِمُقْتَضَى دَلِيلِهِ الْقُرْآنِي  
 2149- وَمِثْلُهُ مَا أَجْمَعَ الصَّحَابَةُ عَلَى بَيَانِهِ بِلا اسْتِرَابَةٍ  
 2150- وَهَلْ يَكُونُ حُجَّةً مَا قَدْ صَدَرَ مِنْ غَيْرِ إِجْمَاعٍ لَهُمْ فِيهِ نَظَرُ



- 2151- لَكِنَّ الْإِغْتِمَادَ فِي الْبَيَانِ  
 2152- عِلْمُهُمْ بِمُقْتَضَى اللَّسَانِ  
 2153- وَكَوْنُهُمْ مُبَاشِرِي الْوَقَائِعِ  
 2154- فَهُمْ لِذَيْنِ أَقْعَدُ الْبَرِيَّةِ  
 2155- فَحَيْثُ جَاءَ عَنْهُمْ تَبْيِينُ  
 2156- وَانْظُرْ لِمَالِكٍ فَإِنَّهُ اعْتَبَرَ  
 2157- هَذَا إِذَا لَمْ يُلَفَّ مِنْ خِلَافِ  
 2158- كَذَاكَ مَا يَكُونُ لَا يَفْتَقِرُ  
 2159- وَهُوَ مَحَلُّ الْخُلْفِ فِي التَّقْلِيدِ  
 عَلَيْهِمْ يَعْضُدُهُ أَمْرَانِ  
 مِنْ جِهَةِ الْأَلْفَاظِ وَالْمَعَانِ  
 مُشَاهِدِي الْوَحْيِ بِكُلِّ وَاقِعٍ  
 بِأَلْفَهُمْ لِلْقَرَائِنِ الْحَالِيَّةِ  
 حُكْمٍ فَالِاتِّبَاعُ مُسْتَبِينُ  
 فِي مُقْتَضَى السُّنَّةِ تَبْيِينِ الْأَثَرِ  
 وَالْإِجْتِهَادُ عِنْدَهُ يُوَافِي  
 لِذَيْنِكَ الْأَمْرَيْنِ فِيهِ يُنْظَرُ  
 لَهُمْ وَلَكِنْ مَعَ ذَا التَّقْيِيدِ

### «المسألة الثانية عشرة»

- 2160- وَإِنَّ الْإِجْمَالَ لَغَيْرُ وَاقِعٍ  
 2161- أَوْ مُتَعَلِّقٌ بِمَا لَا يَنْبَنِي  
 2162- وَذَاكَ مَا يَلْزَمُ مِنْ تَكْلِيفٍ مَا  
 2163- إِذْ لَيْسَ بِالْجَائِزِ فِي الْبَيَانِ  
 فِي الشَّرْعِ بِالنُّصُوصِ فِي مَوَاضِعٍ  
 عَلَيْهِ تَكْلِيفٌ لِأَمْرِ بَيِّنٍ  
 لَيْسَ يُطَاقُ وَامْتِنَاعُهُ سَمًا  
 تَأْخِيرُهُ عَنْ حَاجَةِ الْإِنْسَانِ

### الطرف الثاني: في الأدلة على التفصيل

- 2164- أَدَلَّةُ الشَّرْعِ عَلَى التَّفْصِيلِ  
 2165- أَوَّلُهَا الْكِتَابُ ثُمَّ السُّنَّةُ  
 2166- وَقَدْ مَضَى فِي الرَّأْيِ وَالْإِجْمَاعِ  
 2167- فَلَنَقْصِرَ لِأَجْلِ ذَا مِنْهُنَّ  
 أَرْبَعَةٌ بِنِسْبَةِ التَّأْصِيلِ  
 فَالرَّأْيُ وَالْإِجْمَاعُ بَعْدَهُنَّ  
 رَدُّهُمَا لِقِسْمِ ذِي السَّمَاعِ  
 عَلَى الْكِتَابِ مُرَدِّفًا بِالسُّنَّةِ

### الدليل الأول: الكتاب وفيه مسائل: «المسألة الأولى»

- 2168- إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَسُّ الْحِكْمَةِ  
 وَمَطْلَعُ الْهَدْيِ وَمَجْلَى الرَّحْمَةِ



- 2169- وَعُمْدَةُ الشَّرْعِ وَأَصْلُ الْمِلَّةِ  
 2170- وَءَايَةُ التَّضَدِّيقِ بِالرِّسَالَةِ  
 2171- فَوَاجِبُ الْمَعْنَى بِالشَّرِيعَةِ  
 2172- مُتَّخِذًا ءَايَاتِهِ سَمِيرًا  
 2173- بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ ذَا تَدَرُّبٍ  
 2174- وَلِيَعْضِدَ الْعِلْمَ بِهِ بِالْعَمَلِ  
 2175- وَلِيَسْتَعِينَ بِالسُّنَّةِ الْمُبَيَّنَةِ  
 2176- أَوْ لَا فَقَوْلُ سَابِقِي الْأَئِمَّةِ  
 2177- وَهُوَ وَإِنْ أَعْجَزَ كُلَّ الْعَرَبِ  
 2178- لِذَاكَ لَمْ يُخْرِجْهُ فِي الْأَحْكَامِ  
 2179- وَذَا مِنْ الْإِعْجَازِ وَجْهٌ مُعْتَلٍ
- وَمَنْشَأُ الْأَحْكَامِ وَالْأَدِلَّةُ  
 وَالْمَلَجَأُ الْمُنْجِي مِنَ الضَّلَالَةِ  
 لَزُومُهُ فِي قَضَائِهِ ذَرِيعَةٌ  
 وَجَاعِلًا تَرْدَادَهُ هَجِيرًا  
 فِيمَا يُهَمُّ مِنْ لِسَانِ الْعَرَبِ  
 بِمُقْتَضَاهُ فَهُوَ قَضْدٌ أَوَّلِي  
 فِي فَهْمِهِ فَهِيَ لَهُ مُبَيَّنَةٌ  
 يَكْفِيهِ فِيمَا رَامَهُ وَأَمَّهُ  
 جَارٍ عَلَى نَهْجِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
 إِعْجَازُهُ عَنْ مَذْرَكِ الْأَفْهَامِ  
 وَالنَّصِّ فِي الْأَمْرَيْنِ ثَابِتٌ جَلِي

### «المسألة الثانية»

- 2180- مَعْرِفَةُ الْأَسْبَابِ لِلتَّنْزِيلِ  
 2181- فَالْعِلْمُ بِالْبَيَانِ وَالْمَعَانِي  
 2182- حَاصِلُهُ مَعْرِفَةُ الْخِطَابِ  
 2183- مِنْ حَيْثُ مَا يَرْجِعُ لِلْمُخَاطَبِ  
 2184- أَوْ لِلْجَمِيعِ فَلِكُلِّ مَا قُصِدَ  
 2185- إِذِ الْكَلَامُ حُكْمُهُ يَخْتَلِفُ  
 2186- كَمَثَلِ الْإِسْتِفْهَامِ لَفْظٍ وَاحِدٍ  
 2187- كَالزَّجْرِ وَالتَّوْبِيخِ وَالتَّنْبِيهِ  
 2188- فَالْفَهْمُ لِلْخِطَابِ بِاسْتِقْلَالٍ  
 2189- وَجَهْلُهَا يُوقِعُ فِي الْإِشْكَالِ
- مُفِيدَةُ أَكِيدَةُ التَّخْصِيلِ  
 وَهُوَ يُرَى الْإِعْجَازَ فِي الْقُرْءَانِ  
 بِمُقْتَضَى الْأَحْوَالِ وَالْأَسْبَابِ  
 أَوْ لِلْخِطَابِ أَوْ إِلَى الْمُخَاطَبِ  
 فِيهِ وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ اغْتُمِدَ  
 بِمَا إِلَى حَالَاتِهِ يَتَّصِفُ  
 تَدْخُلُهُ مِنْ أَجْلِهَا مَقَاصِدُ  
 وَمَا بِسَاطِ الْحَالِ يَقْتَضِيهِ  
 عُمْدَتُهُ مُقْتَضِيَاتُ الْحَالِ  
 وَاللَّبْسِ وَالْإِبْهَامِ وَالْإِجْمَالِ



- 2190- وَحَيْثُ لَا سَبَبَ لِلتَّنْزِيلِ  
 2191- يَرْجِعُ لِاتِّبَاعِ عَادَاتِ الْعَرَبِ  
 2192- وَذَاكَ مِمَّا يُوضِحُ الْمَعَانِي  
 2193- فِي كُلِّ مَا جَاءَ مِنَ الْآيَاتِ  
 2194- وَغَيْرُهُ يَجْرِي كَهَذَا الْمَجْرَا  
 يَخْتَصُّ بِالْمَعْنَى عَلَى التَّفْصِيلِ  
 وَمَالَهَا قَوْلًا وَقَصْدًا انْتَسَبَ  
 وَيَرْفَعُ الْإِشْكَالَ بِالْبَيَانِ  
 وَمُقْتَضَاهُ مُفْهِمُ الْجِهَاتِ  
 مِثْلُ أَتَمُّوا الْحَجَّ رَبِّ الشُّعْرَا

### «المسألة الثالثة»

- 2195- وَكُلُّ مُحْكِيٍّ لَدَى الْقُرْآنِ  
 2196- وَهُوَ كَثِيرٌ جَاءَ فِي آيَاتِ  
 2197- وَكُلُّ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ رَدٌّ  
 2198- دَلٌّ عَلَى صِحَّتِهِ إِقْرَارُهُ  
 2199- إِذِ الْقُرْآنُ شَأْنُهُ الْبَيَانُ  
 2200- وَذَاكَ يَأْبَى ذِكْرَ شَيْءٍ فِيهِ  
 2201- وَأَنَّ ذَا الْقِسْمِ كَثِيرُ الْأُمَثِلَةِ  
 2202- كَقِصَصِ الرُّسُلِ وَالْأَنْبِيَاءِ  
 2203- كَقِصَّةِ الْكَهْفِ وَمَا مَعَهَا ذِكْرُ  
 2204- وَلَا طَرَادَ هَذَا الْأَصْلِ اعْتِمَادُهُ  
 2205- كَمِثْلِ مَا اسْتَدَلَّ فِي وَقُوعِ  
 2206- بِقَوْلِهِ لَمْ نَكُ فِي الْمُدَّثِّرِ  
 2207- كَذَاكَ لِلْسُّنَّةِ فِيهِ مَدْخَلُ  
 2208- فَكُلُّ مَا يَرَاهُ أَوْ مَا يَسْمَعُهُ  
 2209- لَا يَكُنَّ مَا الْبُظْلَانُ فِيهِ بَيِّنُ  
 2210- إِحَالَةٍ مِنْهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا  
 رَدٌّ فَلَا إِشْكَالَ فِي الْبُظْلَانِ  
 وَالْأَمْرُ فِيهِ وَاضِحٌ الْآيَاتِ  
 فَهُوَ صَحِيحٌ وَبِهِ مُعْتَدٌ  
 فَصَحَّ فِيمَا يَفْتَضِي اعْتِبَارُهُ  
 لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ الْفُرْقَانُ  
 غَيْرُ صَحِيحٍ دُونَ مَا تَنْبِيهِ  
 مُجْمَلَةٌ جَاءَتْ وَغَيْرُ مُجْمَلَةٍ  
 عَلَى اخْتِلَافِهَا وَالْأَوْلِيَاءِ  
 مِنْ أَمْرِ ذِي الْقَرْنَيْنِ أَوْ أَمْرِ الْخَضِرِ  
 بَعْضُ لِلْإِسْتِدْلَالِ فِيمَا قَصَدَهُ  
 خِطَابِ أَهْلِ الْكُفْرِ بِالْفُرُوعِ  
 لِكَوْنِهِ مُقَرَّرًا لَمْ يُنْكَرِ  
 إِذِ الرَّسُولُ بَاطِلًا لَا يَقْبَلُ  
 مِنْ غَيْرِ أَنْ يُنْكَرَهُ نَتَبِعُهُ  
 سُكُوتُهُ عَلَيْهِ مِمَّا يُمَكِّنُ  
 وَفِي الْأُصُولِ حُكْمُ ذَا تَبَيَّنَا



## «المسألة الرابعة»

- 2211- إِذَا أَتَى فِي السُّورِ التَّرْغِيبُ  
 2212- إِمَّا مَعَ التَّأْخِيرِ إِمَّا تَبْدِئُهُ  
 2213- وَمَا أَتَى مِنْ ذِكْرِ أَهْلِ النَّارِ  
 2214- وَذَاكَ رَاجِعٌ فِي الْاِغْتِبَارِ  
 2215- وَانْظُرْ فِي فَاتِحَةِ الْكِتَابِ  
 2216- وَكَأَدَ لَا يَخْرُجُ عَنْ ذَا الشَّانِ  
 2217- كَقَوْلِهِ وَيُلْ لِكُلِّ هُمَزَةٍ  
 2218- وَهَذَا الْاِقْتِرَانُ رُبَّمَا أَتَا  
 2219- وَقَدْ يَكُونُ مُقْتَضَى الْأَحْوَالِ  
 2220- فَيَقَعُ الْاِظْنَابُ فِي التَّخْوِيفِ  
 2221- عِنْدَ ظُهُورِ حَالِ الْاِغْتِرَارِ  
 2222- وَيَقَعُ الْاِظْنَابُ فِي التَّرْغِيبِ  
 2223- عِنْدَ ظُهُورِ حَالَةِ الْقُنُوطِ  
 2224- كَمِثْلِ مَا جَاءَ بِهُودٍ وَالزُّمَرِ  
 2225- وَمِنْ هُنَا يُوصَفُ بِاهْتِدَاءِ
- قَارَنَهُ فِي الْغَالِبِ التَّرْهِيْبُ  
 كَذَا مَعَ التَّخْوِيفِ حَالِ التَّرْجِئَةِ  
 مَعَ ذِكْرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْأَبْرَارِ  
 لِمُقْتَضَى التَّبَشِيرِ وَالْإِنْذَارِ  
 ذَاكَ وَغَيْرَهَا مِنْ الْخِطَابِ  
 إِلَّا الْقَضَايَا اللَّاتِي لِلْأَعْيَانِ  
 وَسُورَةُ الضُّحَى لِذَاكَ مُحَرَّرَةٌ  
 مَعَ فَاصِلٍ لِمَقْصِدٍ قَدْ ثَبَتَا  
 فِي جَانِبٍ مُتَّسِعٍ الْمَجَالِ  
 قَصْدًا إِلَى التَّأْنِيْبِ وَالتَّعْنِيْفِ  
 وَالصَّدِّ أَوْ مَظْنَنَةِ الْإِضْرَارِ  
 بِقَصْدِ رَفْعِ الذَّمِّ وَالتَّثْرِيْبِ  
 وَالْيَأْسِ أَوْ مَظْنَنَةِ التَّقْنِيْطِ  
 وَالْعَكْسُ فِي الْأَنْعَامِ حُكْمُهُ ظَهَرَ  
 مَنْ يَجْمَعُ الْخَوْفَ إِلَى الرَّجَاءِ

## «المسألة الخامسة»

- 2226- إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ فِي التَّعْرِيفِ  
 2227- أَكْثَرُهُ مَأْخُذُهُ كُلِّي  
 2228- وَحَيْثُمَا قَدْ جَاءَ لِلْجُزْئِي  
 2229- بِالْاِغْتِبَارِ أَوْ بِمَعْنَى الْأَصْلِ
- بِمُقْتَضَى الْأَحْكَامِ فِي التَّكْلِيْفِ  
 فِي جُمْلَةِ الْأُمُورِ لَا جُزْئِي  
 مَأْخُذُهُ كَمَأْخُذِ الْكُلِّي  
 إِلَّا الَّذِي خَصَّ دَلِيلُ النَّمْلِ



حَسَبَمَا يَأْتِي بِشَرْحِ بَيِّنٍ  
حَسَبَمَا قُرِّرَ مُقْتَضَاهُ  
أَثَبَتْ هَذَا الْحُكْمَ بِالِدَّلِيلِ  
مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ وَمَاءِ اتَاكُمْ  
بِمَا أَرَاهُ اللَّهُ لِلْقِيَّاسِ  
غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ يَنْتَزِعُ  
عَلَيْهِ فِي اسْتِنْبَاطِ حُكْمٍ بِالنَّظَرِ  
وَهُوَ اقْتِفَاءُ السُّنَّةِ الْمُبَيَّنَةِ  
أُصُولِهِ الْجُمْلِيَّةِ الْإِثْيَانِ  
إِنْ تُعَوِّزِ السُّنَّةُ فِيهِ كَالْخَلْفِ  
فَهُمُ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ يُقْتَفَا

2230- لِيَذَا أَتَى بَيَانُهُ بِالسُّنَنِ  
2231- مَعَ كَوْنِهِ أَضْلًا لِمَا عَدَاهُ  
2232- وَبَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّنْزِيلِ  
2233- فَجَعَلَ السُّنَّةَ فَرْعًا يُفْهَمُ  
2234- وَالْإِذْنُ أَنْ يَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ  
2235- كَذَلِكَ الْإِجْمَاعُ مِنْ وَيَتَّبِعُ  
2236- وَبَعْدَ ذَلِكَ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُقْتَصَرَ  
2237- إِلَّا مَعَ الْعِلْمِ بِمَا قَدْ بَيَّنَّه  
2238- فَلَا مَحِيصَ عَنْهُ فِي بَيَانِ  
2239- وَمَا أَتَى فِي شَأْنِهِ عَنِ السَّلَفِ  
2240- ثُمَّ مَتَى أُعَوِّزَ ذَلِكَ أَوْ انْتَفَا

### «المسألة السادسة»

لِكُلِّ شَيْءٍ غَايَةُ الْبَيَانِ  
بِالشَّرْعِ عَالِمٌ بِالِاسْتِحْقَاقِ  
وَمُقْتَضَى التَّجْرِبِ دُوَّاعِيبَارِ  
مَا جَاءَ فِي الْحَمْلِ وَفِي الْفِصَالِ  
يُقْصَدُ لِقِتْنَاصِهَا مُفْصَلَهُ  
لِأَصْلِهَا وَمَا اقْتَضَى مِنْ شَأْنِ  
أَوْ لَا فَبِالنَّوْعِ أَوْ الْجِنْسِ اكْتُفِيَ

2241- ثُمَّ عَلَى ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ  
2242- فَعَالِمٌ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ  
2243- لِمَا أَتَى فِيهِ وَفِي الْآثَارِ  
2244- وَإِنْ مِنْ أَعْجَبِ الْإِسْتِدْلَالِ  
2245- وَبِاعْتِبَارِ ذَلِكَ كُلِّ مَسْأَلَةٍ  
2246- لَا بُدَّ أَنْ يُنْظَرَ فِي الْقُرْآنِ  
2247- فَإِنْ بَدَأَ نَصٌّ عَلَى الْعَيْنِ اقْتُفِيَ

### «المسألة السابعة»

لَا كُنَّهَا يُلْفَى لَهَا تَقْسِيمٌ

2248- وَلِلْقُرْآنِ تَنْتَمِي عُلُومٌ



- 2249- قِسْمٌ مُعَيَّنٌ فِيهِ كَالْأَدَاةِ  
 2250- وَكَالْقِرَاءَاتِ وَكَالْأُصُولِ  
 2251- وَذَاكَ لَا نَظَرَ فِيهِ هَاهُنَا  
 2252- أَنَّ مِنَ الْعُلُومِ مَا يُعَدُّ  
 2253- كَالطَّبِّ وَالْمَنْطِقِ وَالْحِسَابِ  
 2254- وَشَاهِدُ الْخَصْمَيْنِ شَأْنُ السَّلَفِ  
 2255- وَقِسْمُهَا الثَّانِي هُوَ الْعِلْمُ بِمَا  
 2256- مِنْ حَيْثُ مَا هُوَ كَلَامٌ لَا سِوَا  
 2257- وَذَاكَ مَا فِيهِ مِنَ الدَّلَالَةِ  
 2258- بِكَوْنِهِ مُعْجِزَةُ الرَّسُولِ  
 2259- إِذْ وَقَعَ التَّنْبِيهُ فِي الْإِعْجَازِ  
 2260- وَوَجْهُهُ أَنَّ أَعْجَزَ كُلِّ اللُّسَنَةِ  
 2261- وَلَيْسَ فِي ذَا الْقِسْمِ هَاهُنَا نَظَرٌ  
 2262- وَثَالِثٌ يُدْرَى مِنَ التَّنْبِيهِ  
 2263- بِحَسَبِ الْإِنْزَالِ وَالْخِطَابِ  
 2264- مِنْ جِهَةِ التَّقْرِيبِ لِلتَّفْهِيمِ  
 2265- وَذَا لَهُ قَوَاعِدُ أَصْلِيَّةٌ  
 2266- وَهِيَ أَنَا أُورِدُ مِنْهَا أَمْثَلَهُ  
 2267- مِنْ ذَلِكَ الْإِنْذَارُ لِلْعَبِيدِ  
 2268- وَمِنْهُ الْإِبْلَاجُ وَالِاسْتِقْصَاءُ  
 2269- وَالتَّارُكُ لِأَخْذِ بَذَنْبِ أَوَّلِ  
 2270- كَذَا التَّأْنِي فِيهِ وَالتَّثَبُّتُ
- لِفَهْمِهِ كَالنَّحْوِ وَاللُّغَاتِ  
 وَالنَّسْخِ وَالْأَسْبَابِ لِلتَّنْزِيلِ  
 وَإِنَّمَا سِيَقُ لِأَنَّهُ يُبَيِّنُنَا  
 وَسِيْلَةً وَمَا لِذَاكَ قَصْدُ  
 وَكَالنُّجُومِ وَكَالِإِصْطِرْلَابِ  
 وَإِنَّهُ لَغَايَةٌ لِلْمُنْصِفِ  
 يُؤْخَذُ مِنْ جُمْلَتِهِ مُتَمِّمًا  
 لَا مِنْ تَفَاصِيلِ عَلَيْهِنَّ اخْتِوَا  
 عَلَى ثُبُوتِ الْوَحْيِ وَالرَّسَالَةِ  
 بِمُقْتَضَى الْجُمْلَةِ لَا التَّفْصِيلِ  
 بِسُورَةٍ لَا عَلَى الْإِمْتِيَازِ  
 لَيْسَ بِمُحْتَاجٍ لِتَقْرِيرِ هُنَا  
 وَكُتِبَ الْكَلَامُ فِيهِ تُعْتَبَرُ  
 لِعَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ  
 بِمُقْتَضَاهُ لِأُولَى الْأَلْبَابِ  
 وَالْقَصْدُ لِلتَّأْدِيبِ وَالتَّعْلِيمِ  
 فِي طَيِّهَا فَوَائِدُ فَرْعِيَّةٌ  
 تُوضَحُ مِمَّا نُصِّ فِيهِ مُجْمَلَةٌ  
 مِنْ قَبْلِ أَخْذِ وَقَعِهِ الشَّدِيدِ  
 فِي إِقَامَةِ الْحُجَّةِ لِلْمُكَلَّفِ  
 وَعَدَمُ التَّعْجِيلِ لِلْمُسْتَعْجِلِ  
 وَحَالُ الْإِنْزَالِ لِذَاكَ مُثَبَّتٌ



2271- وَالْقَصْدُ لِلتَّحْسِينِ لِلْعِبَارَةِ  
 2272- وَغَيْرُهُ وَمَا اقْتَضَى وَضُوحًا  
 2273- وَمِنْهُ كَيْفِيَّةُ الْأَخْذِ فِي الدُّعَا  
 2274- وَالْقَصْدُ لِلتَّقْدِيمِ لِلْوَسِيلَةِ  
 2275- وَمُقْتَضَى فَاتِحَةِ الْكِتَابِ  
 2276- وَالْقَصْدُ لِلنِّدَاءِ دُونَ حَرْفِ  
 2277- لِأَجْلِ مَا فِيهِ مِنْ اسْتِشْعَارِ  
 2278- وَقَدْ مَضَى مِنْ قَبْلُ فِي شَأْنِ النِّدَا  
 2279- وَقِسْمُهَا الْأَوَّلُ قِسْمُ الْعَمَلِ  
 2280- وَهُوَ الَّذِي بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ  
 2281- أَخْذًا مِنَ النُّصُوصِ فِي الْكِتَابِ  
 2282- بِمَا يُؤَدِّيهِ وَيَقْتَضِيهِ  
 2283- وَذَاكَ مُحْتَوٍ عَلَى عُلُومِ  
 2284- أَحَدُهَا مَعْرِفَةُ الْمَعْبُودِ  
 2285- ثَانٍ لَهُ مَعْرِفَةُ الْكَيْفِيَّةِ  
 2286- ثَالِثُهَا مَعْرِفَةُ الْمَمَائِلِ  
 2287- وَكُلُّهَا تَدْخُلُ تَحْتَ جِنْسِ  
 2288- أَغْنِي بِهِ التَّعَبُّدَ الْمَطْلُوبَا  
 2289- مِنْ حَيْثُ لَا يَعْبُدُ مَنْ لَا يَعْرِفُ  
 2290- وَأَنَّهُ النَّاهِي لَهُ وَالْأَمْرُ  
 2291- مَرْجِعُهُ لِحِجَّةِ التَّعَبُّدِ  
 2292- ثُمَّ النُّفُوسُ ذَاتُ طَبْعٍ حَالِ

كَمِثْلِ مَا فِي مُوجِبِ الطَّهَارَةِ  
 فِي مَقْطَعِ الْحَقِّ أَتَى تَضْرِيحًا  
 لِّلْهِ جَلَّ وَعَلَا تَضَرُّعًا  
 فِيمَا يُرِيدُ بَعْدَهَا حُضُولَهُ  
 وَغَيْرَهَا دَلِيلُ هَذَا الْبَابِ  
 بِلَفْظِ رَبِّ الْمُقْتَضِي لِلْعَظْفِ  
 قُرْبِ الْمُنَادَى عَالِمِ الْأَسْرَارِ  
 وَالِاتِّفَاتِ مَا يُوفِّي الْمَقْصِدَا  
 وَقَصْدُهُ بِالذِّكْرِ قَصْدٌ أَوَّلِي  
 وَعَرَفُوا بِمَا لَهُ مِنْ حُكْمِ  
 بِالنُّطْقِ وَالْمَفْهُومِ فِي الْخِطَابِ  
 فَهَمُّ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ فِيهِ  
 ثَلَاثَةٌ بَيِّنَةُ التَّقْسِيمِ  
 وَمَنْ لَهُ تَوَجُّهُ الْعَبِيدِ  
 فِيمَا بِهِ تَوَجُّهُ الْبَرِيَّةِ  
 لِمَا بِهِ نَتِيجَةُ الْأَعْمَالِ  
 الْجِنُّ مَخْلُوقٌ لَهُ كَالِإِنْسِ  
 وَهُوَ لَهَا مُسْتَلْزِمٌ وَجُوبًا  
 وَعِنْدَمَا يَعْلَمُهُ الْمُكَلَّفُ  
 وَحَقُّهُ عَلَيْهِ حَقٌّ ظَاهِرٌ  
 اِحْتِاجٌ لِلْعِلْمِ بِهَذَا الْمَقْصِدِ  
 طَالِبَةٌ نَتَائِجِ الْأَعْمَالِ



- 2293- فَكَانَ ذَا مُسْتَدْعَى الْخِطَابِ
- 2294- فَأَوَّلُ يَشْمَلُ عِلْمَ الذَّاتِ
- 2295- وَمَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَيْنِ مَنْ
- 2296- فَهِيَ وَسَائِطُ لَدَى الْوُجُودِ
- 2297- وَكُلُّ أَصْلٍ ثَابِتٍ لِلدِّينِ
- 2298- وَذَا بِهِ إِقَامَةُ الْبُرْهَانِ
- 2299- وَالثَّانِ مَا يَشْمَلُ فِي التَّعْرِيفِ
- 2300- مِنَ الْعِبَادِيَّاتِ وَالْعَادَاتِ
- 2301- وَكُلُّ مَا يُتَّبَعُ لِلتَّكْمِيلِ
- 2302- وَأَصْلُهُ فِي الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ
- 2303- وَالثَّالِثُ الشَّامِلُ فِيهِ النَّظَرُ
- 2304- أَحَدُهَا الْمَوْتُ وَمَا يَلِيهِ
- 2305- وَثَالِثُ مَنْزِلُ الْإِسْتِقْرَارِ
- 2306- وَإِنَّ هَذَا الْجِنْسَ فِي التَّرْغِيبِ
- 2307- وَمِنْهُ الْإِخْبَارُ عَنِ النَّاجِيْنَ
- 2308- فَذَاكَ مَا مِنَ الْقُرْآنِ قَدْ ظَهَرَ
- 2309- لَا كِنَّهَا قَدْ رَدَّهَا الْغَزَالِي
- 2310- ثَلَاثَةٌ سَوَابِقُ مُهِمَّةِ
- 2311- مَعْرِفَةِ الْمَعْبُودِ وَالسَّوْجِهِ
- 2312- وَقِصَصُ الْمُجِيبِ وَالْمُعَانِدِ
- 2313- وَعِلْمُ كَيْفِيَّةِ أَخْذِ الزَّادِ
- لَأَنَّ يَنْصَحَ حَالَةَ الْمَمَائِبِ
- وَالْعِلْمَ بِالْأَفْعَالِ وَالصِّفَاتِ
- أَمْرُ النُّبُوءَاتِ الَّتِي لَهَا رُكْنٌ
- بَيْنَ الْمُكَلَّفِينَ وَالْمَعْبُودِ
- عِلْمِيًّا أَوْ لِلْفِعْلِ بِالتَّعْيِينِ
- لِمُبْطِلٍ مُكَمَّلٍ لِلشَّانِ
- لِكُلِّ مَا يَرْجِعُ لِلتَّكْلِيفِ
- وَشَامِلٌ جِنْسَ الْمُعَامَلَاتِ
- مِنَ الْكِفَايَاتِ عَلَى التَّفْصِيلِ
- وَعَكْسِهِ وَمُحْكَمِ التَّضْرِيفِ
- مَوَاطِنًا ثَلَاثَةً تُعْتَبَرُ
- ثَانٍ لَهُ الْعَرَضُ وَمَا يَحْوِيهِ
- فِي جَنَّةِ الْفِرْدَوْسِ أَوْ فِي النَّارِ
- تَكْمِيلُهُ وَمُقْتَضَى التَّرْهِيْبِ
- وَمُنْتَهَاهُمْ وَالْمُكَذِّبِينَ
- فَانْحَصَرَتْ عُلُومُهُ فِي اثْنَيْ عَشَرَ
- لِسِتَّةٍ تَأْتِي عَلَى الْإِجْمَالِ
- وَمِثْلُهَا تَوَابِعُ مُتِمَّةِ
- إِلَيْهِ وَالْمَمَائِلُ حَيْثُ يَنْتَهِي
- وَرَدُّ كُلِّ بَاطِلٍ وَفَاسِدِ
- لِلسَّفَرِ الْمُفْضِي إِلَى الْمَعَادِ



## «المسألة الثامنة»

- 2314- وَإِنَّ بَعْضَ النَّاسِ عَنْهُ صَادِرٌ  
 2315- مُسْتَنِدًا فِيهِ لِمُرْسَلِ الْخَبَرِ  
 2316- فَمِنْهُ أَنَّ بَاطِنَ الْكِتَابِ  
 2317- وَالظَّاهِرُ التَّلَاوَةُ الْمُجَرَّدَةُ  
 2318- وَمَا أَتَى مِنْ طَلَبِ التَّدْبِيرِ  
 2319- وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ مَا مَعْنَاهُ  
 2320- وَالْبَاطِنُ الْمَعْنَى سِرُّ الْحَقِّ  
 2321- فَإِنْ يَكُنْ مِنْ قَصْدِ مُدَّعِيهِ  
 2322- وَإِنْ يَكُنْ مَقْصِدُهُ سِوَاهُ  
 2323- وَلَيْسَ يَكْفِيهِ حَدِيثُ مُرْسَلٍ  
 2324- وَكُم مِثَالِ ثَابِتِ التَّقْرِيرِ  
 2325- مِنْ ذَاكَ مَا فِي سُورَةِ النَّصْرِ وَفِي  
 2326- لِذَا بَكَى لآيَةِ الْإِكْمَالِ  
 2327- وَالذَّمُّ لِلْكَفَّارِ فِي مَوَاطِنِ
- أَنَّ لِلْقُرْآنِ بَاطِنًا وَظَاهِرًا  
 وَمَا مِنَ التَّفْسِيرِ فِيهِ قَدْ صَدَرَ  
 فَهُمْ مُرَادِ اللَّهِ بِالْخَطَابِ  
 دُونَ تَعْقُّلٍ لِمَا قَدْ قَصَدَهُ  
 آيَاتِهِ بِصِحَّةِ الْفَرْقِ حَرِ  
 الظَّاهِرُ الْمُفْهَمُ مَا اقْتَضَاهُ  
 يُوتِيهِ مَنْ يَخْتَصُّهُ فِي الْخَلْقِ  
 مَا مَرَّ فَهُوَ لَا نِزَاعَ فِيهِ  
 طَوْلِبَ بِالدَّلِيلِ فِي دَعْوَاهُ  
 بَلْ مَا عَلَى الْقَطْعِ لَهُ تَنْزِيلُ  
 مُصَحِّحٍ لِسَابِقِ التَّفْسِيرِ  
 الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ مِنَ النَّعْيِ الْخَفِيِّ  
 عُمَرُ لَا سِتْشَعَارِهِ بِالْحَالِ  
 بَعْدَ اعْتِبَارِ الْأَمْرِ الْبَاطِنِ

## «فصل»

- 2328- وَدَاخِلٌ فِي الظَّاهِرِ الْمُفَسَّرِ  
 2329- جَمِيعُ مَا يَرْجِعُ لِللِّسَانِ  
 2330- كَفَهُمْ مَعْنَى ضَيِّقِ وَضَائِقِ  
 2331- وَمُقْتَضَى النِّدَاءِ لِلتَّفْهِيمِ  
 2332- وَالنَّصْبُ فِي قَالُوا سَلَامًا وَحْدَهُ
- بِمُقْتَضَى إِطْلَاقِهِ الْمُقَرَّرِ  
 مِنْ مَقْصِدِ مَلْحَظِهِ بَيَانِي  
 فِي مَوْضِعِيهِمَا لِأَمْرِ فَارِقِ  
 عَلَى الْخُصُوصِ أَوْ عَلَى التَّعْمِيمِ  
 وَالرَّفْعُ فِي قَالِ سَلَامٌ بَعْدَهُ



- 2333- وَمَا بِسَوْقِ الْإِسْمِ وَالْفِعْلِ لَدَا  
 2334- وَمَيِّزُ مَا يُفِيدُ قَصْدَ الْوَصْلِ  
 2335- وَالْفَرْقُ مَا بَيْنَ إِذَا وَإِنْ وَمَا  
 2336- وَغَيْرِ هَذِهِ مِنَ الْمَعَانِي  
 2337- وَمِنْ هُنَا يَقُولُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ  
 2338- وَكُلُّ مَا دَلَّ عَلَى التَّوْحِيدِ  
 2339- فَإِنَّهُ بَاطِنُهُ الْمُرَادُ  
 2340- وَمِثْلُ مَفْهُومِ أَبِي الدَّحْدَاحِ فِي  
 2341- لَا مِثْلَ مَفْهُومِ الْيَهُودِ  
 تَذَكَّرُوا وَمُبْصِرُونَ قَصْدًا  
 بِحَيْثُ مَا جَاءَ وَقَصْدَ الْفَضْلِ  
 بَعْدَ مِنَ الْجَوَابِ يَأْتِي بِهِمَا  
 الْمُسْتَفَادَاتِ مِنَ الْبَيَانِ  
 إِعْجَازُهُ إِلَى الْفَصَاحَةِ انْتَمَا  
 وَمَا عَلَى الْعِبَادِ لِلْمَعْبُودِ  
 وَبِالَّذِي قَدْ مَرَّ الْإِسْتِشْهَادُ  
 مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ فِي الْمَعْنَى خَفِي  
 فِيهِ تَبًّا لَهُمْ فِي الْقَصْدِ لِلتَّشْبِيهِ

### «المسألة التاسعة»

- 2342- وَكَوْنُ مَفْهُومِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
 2343- فَمَا بِهِ اسْتُنْبِطَ غَيْرُ جَارٍ  
 2344- فَلَيْسَ مِنْ عُلُومِهِ وَ الْمُدَّعَى  
 2345- سِوَاءَ اسْتُفِيدَ مِنْهُ أَوْ بِهِ  
 ظَاهِرُهُ غَيْرُ خَفِي السَّبَبِ  
 عَلَى لِسَانِ الْعَرَبِ بِاعْتِبَارِ  
 لِذَاكَ مُبْطِلٌ وَغَيْرُ مُتَّبَعِ  
 كَمَنْ نِكَاحُ التَّسْعِ مِنْ مَذْهَبِهِ

### «فصل»

- 2346- وَكَوْنُ مَا يُرَادُ فِي الْخِطَابِ  
 2347- بِمَا مَضَى لَكِنْ لَهُ شَرْطَانِ  
 2348- وَشَاهِدٌ مِنْ نَصٍّ أَوْ مِنْ ظَاهِرٍ  
 بَاطِنُهُ بَادٍ إِلَى الْأَلْبَابِ  
 صِحَّتُهُ بِمُقْتَضَى اللِّسَانِ  
 دُونَ مُعَارِضٍ لَهُ فِي الظَّاهِرِ

### «تكميل»

- 2349- بَعْضُ التَّفَاسِيرِ بِإِشْكَالٍ صَدَرَ  
 2350- قِيلَ أَشِيرَ لِحُرُوفِ الْمُعْجَمِ  
 مِنْ ذَاكَ تَفْسِيرُ فَوَاتِحِ السُّورِ  
 إِنْ كَانَتْ الْأَصْلُ لِمَوْضِعِ الْكَلِمِ



- 2351- وَقِيلَ بَلْ إِشَارَةٌ إِلَى عَدَدٍ  
 2352- وَذَا وَإِنْ مَعْنَاهُ جَاءَ فِي السَّيْرِ  
 2353- وَقِيلَ فِيهَا إِنَّهَا حُرُوفٌ  
 2354- وَإِنَّهُ لَأَغْمَضُ الْأَقْوَالِ  
 2355- وَقِيلَ فِيهَا إِنَّهَا أَسْرَارُ  
 2356- لِعَدِّهَا فِي الْمُتَشَابِهَاتِ  
 2357- وَمَعَ الْإِشْكَالِ فَقَدْ تَعَدَّا  
 2358- فَكُلُّ مَا يُنْسَبُ لِلْحُرُوفِ  
 2359- جَمِيعُهُ دَعْوَى بِلَا دَلِيلٍ  
 جَاءَ لِتَنْبِيهِ بِهِ عَلَى مُدَدٍ  
 مُحْتَمِلٌ لِلْبَحْثِ فِيهِ وَالنَّظَرِ  
 آتٍ لِأَسْمَاءِ بِهَا تَعْرِيفُ  
 لِبُعْدِهِ عَنْ حَالِ الْإِسْتِعْمَالِ  
 لَهُ عِلْمُهَا وَذَا الْمُخْتَارُ  
 إِذْ لَا دَلِيلَ بِالْبَيَانِ آتٍ  
 قَوْمٌ بِهَا فِيمَا رَأَوْهُ الْحَدًّا  
 مِنَ الْمُنَاسَبَاتِ وَالتَّضْرِيفِ  
 خَارِجَةُ الْقَصْدِ عَنِ السَّبِيلِ

### «فصل»

- 2360- وَغَيْرُهَا مِنَ التَّفَاسِيرِ الَّتِي  
 2361- لَا بُدَّ مِنْ أَصْلٍ هُنَا يُوَالِي  
 تُرَوَّى وَمِنْ نَافٍ لَهَا وَمُثَبِّتٍ  
 يَرْفَعُ عَنْهَا وَقَعَ الْإِشْكَالُ

### «المسألة العاشرة»

- 2362- وَمَا اعْتَبَارَاتُ الْقُرْآنِ الْوَارِدَةِ  
 2363- لَكِنْ إِذَا صَحَّحْتُ عَلَى وَزَانٍ  
 2364- حَالٌ يُرَى وَأَصْلُ الْإِنْفِجَارِ  
 2365- وَيَتَّبَعُ الْوُجُودُ فَهُوَ مُعْتَبَرٌ  
 2366- ثَانِيهِمَا مَا الْأَصْلُ فِي انْفِجَارِهِ  
 2367- وَيَتَّبَعُ الْقُرْآنُ لِلْمَوْجُودِ  
 2368- فَذَا بِهِ الْوَقْفُ السَّبِيلُ الْمَهْيَعُ  
 2369- فَإِنْ أَتَى التَّفْسِيرُ عَنْ مُعْتَبَرٍ  
 عَلَى الْقُلُوبِ ذَاتُ حَالٍ وَاحِدَةٍ  
 شُرُوطُهَا كَانَ لَهَا حَالَانِ  
 مِنْ جِهَةِ الْقُرْآنِ فِيهِ جَارٍ  
 فِي فَهْمِ بَاطِنِ الْقُرْآنِ لَا نَظَرَ  
 مِنْ جِهَةِ الْمَوْجُودِ فِي اعْتِبَارِهِ  
 فِي الْإِعْتِبَارِ الْوَارِدِ الْوُجُودِي  
 وَالْأَخْذُ مُطْلَقاً بِهِ مُمْتَنِعٌ  
 عَلَى خِلَافِ شَرْطِهِ الْمُقَرَّرِ



2370- وَلَمْ يَكُنْ يَجْرِي عَلَى الْمَعْهُودِ      فَهُوَ مُنَزَّلٌ عَلَى الْوُجُودِ

### «فصل»

2371- وَفِيهِ لِلْسُّنَّةِ أَيْضاً مَدْخَلٌ      لِكَوْنِهَا لِلْحَالَتَيْنِ تَقَبُّلٌ

### «المسألة الحادية عشرة»

2372- وَيَنْبَغِي تَنْزِيلُ كُلِّ الْمَدَنِيِّ      فَهُمَا عَلَى الْمَكِّي كَالْمُبَيِّنِ

2373- وَرَعِي ذَا وَذَا عَلَى التَّفْصِيلِ      بِحَسَبِ التَّرْتِيبِ فِي التَّنْزِيلِ

2374- إِذْ غَالِبٌ فِيمَا لَهُ التَّأْخِيرُ      تَكْمِيلٌ أَوْ تَفْصِيلٌ أَوْ تَفْسِيرُ

2375- أَلَا تَرَى أَكْثَرَ آيِ الْبَقَرَةِ      لِسُورَةِ الْأَنْعَامِ كَالْمُفْسَّرَةِ

### «فصل»

2376- كَذَلِكَ السُّنَّةُ فِي ذَا الْبَابِ      مِنْ مُقْتَضَى التَّرْتِيبِ كَالكِتَابِ

### «المسألة الثانية عشرة»

2377- وَأَعْدَلُ التَّفْسِيرِ ذُو التَّوَسُّطِ      وَمُفَرِّطٌ قَدْ ذُمَّ كَالْمُفَرِّطِ

2378- وَذَاكَ كَانَ فِيهِ شَأْنُ السَّلَفِ      الْمُقْتَدَى بِحَالِهِمْ فِي الْخَلَفِ

2379- وَالْمُفَرِّطُ الَّذِي لَهُ تَعَمُّقٌ      فِي جِهَةِ اللَّفْظِ بِحَيْثُ يَسْبِقُ

2380- لِلْفَهْمِ أَنَّ شَأْنَهُ لَمْ يُقْصَدِ      لَمَّا تَرَامَى لِمَدَى مُسْتَبْعَدِ

2381- ثُمَّ الْمُفَرِّطُ الَّذِي قَدْ قَصُرَا      عَنِ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ نَظَرَا

### «المسألة الثالثة عشرة»

2382- وَحَالَةُ التَّوَسُّطِ الْمَحْمُودِ      حَاصِلُهَا فِي الْفَهْمِ لِلْمَقْصُودِ

2383- مِنْ حَيْثُ الْإِعْتِبَارُ لِلْمَسَاقِ      بِمُقْتَضَى الْحَالِ عَلَى الْإِطْلَاقِ

2384- مَعَ التِّفَاتِ آخِرِ الْكَلَامِ      بِأَوَّلِ وَالْبَدْءِ بِالتَّيَمُّامِ



- 2385- لَكِنْ عَلَى بَعْضٍ لَهُ قَدْ يُقْتَصَرُ  
2386- ثُمَّ إِذَا مَا صَحَّ فِي اللِّسَانِ  
2387- وَسَبَبُ التَّنْزِيلِ فِي ذَا الْمَقْصِدِ  
2388- ثُمَّ الْكَلَامُ الْمُقْتَضِي لِلنَّظَرِ  
2389- مُتَّحِدٌ بِكُلِّ وَجْهِ وَهُوَ مَا  
2390- كَأَكْثَرِ السُّورِ فِي الْمَفْصَلِ  
2391- أَوْ مُتَعَدِّدٌ وَذَاكَ مَا أَتَتْ  
2392- وَذَا عَلَى وَجْهَيْنِ شَأْنُهُ اعْتَبِرْ  
2393- فَكُلُّ قِصَّةٍ تُخَصُّ بِنَظَرٍ  
2394- عَلَى سَبِيلٍ وَاضِحٍ الْبَيَانِ  
2395- أَوْ جِهَةٌ النَّظْمِ الْمُقَرَّرِ فِي السُّورِ  
2396- وَقِسْمُهُ الْأَوَّلُ فِيهِ مِثْلُهُ  
2397- وَلَا التِّمَاسَ فِيهِمَا لِلْفِقْهِ بَلْ  
2398- إِذَا فَلَا يَحْصُلُ مَعْنَى السُّورِ  
2399- كَذَاكَ لَا يَحْصُلُ مَعْنَى آيَةٍ  
2400- فَصَحَّ أَنْ لَا بُدَّ فِي الْكَلَامِ

حَيْثُ يُرَى الظَّاهِرُ مَقْصُودَ النَّظَرِ  
صِيرَ إِلَى تَفْهَمِ الْمَعَانِي  
مِمَّا بِهِ النَّاطِرُ فِيهِ يَهْتَدِي  
فِيهِ عَلَى قِسْمَيْنِ لِلْمُعْتَبِرِ  
أُنْزِلَ فِي قَضِيَّةٍ مُتَمِّمَا  
وَالْأَمْرُ فِي ذَلِكَ وَاضِحٌ جَلِي  
فِيهِ قَضَايَا جُمْلَةً تَعَدَّدَتْ  
مِنْ جِهَةِ التَّعَدُّدِ الَّذِي ذُكِرَ  
وَالْفِقْهُ إِذْ ذَاكَ التِّمَاسُ ظَهَرَ  
وَمِثْلُهُ الْأَوَّلُ فِي ذَا الشَّانِ  
وَحَيًّا وَلَا مَدْخَلَ فِيهِ لِلْبَشَرِ  
إِذْ كَانَ بِالْوَحْيِ كَذَاكَ أَضْلُهُ  
عَلَى مَدَى الْإِعْجَازِ ذَلِكَ اشْتَمَلَ  
إِلَّا مَعَ اسْتِيفَائِهَا بِالنَّظَرِ  
فِي قِصَّةٍ إِلَّا مَعَ النِّهَايَةِ  
مِنْ اعْتِبَارِ الْبَدْءِ وَالْخِتَامِ

### «فصل»

- 2401- وَكُلُّ مَا مَرَّ مِنَ التَّعَدُّدِ  
بِنِسْبَةِ الْخِطَابِ لِلتَّعَبُّدِ

### «المسألة الرابعة عشرة»

- 2402- الرَّأْيُ فِي الْقُرْآنِ جَاءَ ذَمُّهُ  
2403- وَالْقَوْلُ أَنَّ الرَّأْيَ فِي الْقُرْآنِ  
وَالْمُقْتَضِي لَهُ جَلِيٌّ حُكْمُهُ  
عِنْدَ اعْتِبَارِ شَأْنِهِ ضَرْبَانِ



- 2404- ضَرَبَ لِأَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمُهُ اجْتِبَئِي  
 2405- وَمُقْتَضَى السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ  
 2406- وَالْأَمْرُ فِيهِ وَاضِحُ السَّبِيلِ  
 2407- وَغَيْرُ ذَا يُعَدُّ فِي الْمَذْمُومِ  
 وَهُوَ الْمُوَافِقُ اللَّسَانِ الْعَرَبِيِّ  
 فَقَصْدُ ذَا مُفْضٍ إِلَى الصَّوَابِ  
 وَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى دَلِيلِ  
 وَهُوَ مُرَادُ مُقْتَضَى الْعُمُومِ

## «فصل»

- 2408- وَيُسْتَفَادُ مِنْ هُنَا أُمُورُ  
 2409- مِنْهَا التَّحَفُّظُ مِنَ الْقَوْلِ عَلَا  
 2410- وَأَنَّ مَنْ يَتْرُكُ فِيهِ نَظَرَهُ  
 2411- فِي سَعَةٍ مِنْ ذَاكَ إِلَّا إِنْ دَعَتْ  
 2412- وَأَنْ يَكُونَ فِيهِ لِلْمُفَسِّرِ  
 2413- وَلِيَخْشَ فِيهِ اللَّهَ مِنْ أَنْ يَسْأَلَهُ  
 2414- ثُمَّ لَهُ فِي الْإِحْتِمَالَاتِ سَعَةٌ  
 أَكِيدَةُ يَأْتِي لَهَا تَقْرِيرُ  
 غَيْرِ بَيَانٍ وَاتِّبَاعِ مَا انْجَلَا  
 بِرَأْيِهِ مُعْتَمِدًا مَنْ فَسَّرَهُ  
 ضَرُورَةً لَهُ فَحُكْمُهُ ثَبَتَ  
 بَعْدَ عَنِ التَّقْصِيدِ فِي الْمُفَسِّرِ  
 فَلَا يُصِيبُ حُجَّةً فِي الْمَسْأَلَةِ  
 وَهُوَ سَبِيلُ مَنْ مَضَى الْمُتَّبَعَهُ

## «الدليل الثاني: السنة» وفيه مسائل:

## «المسألة الأولى»

- 2415- وَتُطْلَقُ السُّنَّةُ إِطْلَاقَاتٍ  
 2416- عَنِ الرَّسُولِ كَانَ مِنْ مُبَيَّنٍ  
 2417- وَتَارَةً يَكُونُ لَفْظُ السُّنَّةِ  
 2418- وَتَارَةً يُطْلَقُ وَالْمُرَادُ  
 2419- وَوَقَعَ الْإِجْمَاعُ فِيهِ فَاقْتَفِي  
 2420- وَأَضْلُ الْإِسْتِحْسَانِ وَالْمَصَالِحِ  
 2421- وَالْخُلَفَاءُ مِنْ هُدَاةِ الْأُمَّةِ  
 أَوَّلُهَا عَلَى الْحَدِيثِ الْآتِي  
 بِهِ الْكِتَابُ أَوْ سِوَى مُبَيَّنٍ  
 إِطْلَاقُهُ مُقَابِلًا لِلْبِدْعَةِ  
 مَا فِيهِ لِلصَّحَابَةِ اجْتِهَادُ  
 كَالْحَدِّ فِي الْخَمْرِ وَجَمْعِ الْمُصَحَفِ  
 لِذَاكَ رَاجِعٌ بِأَمْرِ وَاضِحٍ  
 لِقَوْلِهِ عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي



- 2422- فَصَحَّ أَنَّ السُّنَّةَ الْمُتَّبَعَةَ بِأَمْرِهِ مَحْصُورَةٌ فِي أَرْبَعَةٍ  
2423- فِي قَوْلِهِ وَفِعْلِهِ وَمَا أَقَرَّ وَمَا عَنْ إِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ اسْتَقَرَّ

### «المسألة الثانية»

- 2424- وَأَنَّ لِلْسُّنَّةِ عِنْدَ النَّظَرِ وَالْإِغْتِبَارِ رُتَبَةً التَّأَخُّرِ  
2425- عَنِ الْكِتَابِ بِالذَّلِيلِ الْمُعْتَبَرِ مِنْ مُقْتَضَى الْأَخْبَارِ فِيهِ وَالْأَثَرِ  
2426- وَمَعَ ذَا فَهِيَ لَهُ مُبَيَّنَةٌ وَمَا أُبَيِّنَ سَابِقُ مَا بَيَّنَّهِ  
2427- وَذَا الْمُرَادُ بِقَضَاءِ السُّنَّةِ عَلَيْهِ فِي الْمَنْقُولِ لِلْأُئِمَّةِ

### «المسألة الثالثة»

- 2428- وَبَعْدُ فَالْسُّنَّةُ فِي مَعْنَاهَا إِلَى الْكِتَابِ بَيْنَ رُجْعَاهَا  
2429- لِمَا لَهَا فِيهِ مِنَ الْبَيَانِ وَالْبَسْطِ وَالتَّفْصِيلِ لِلْمَعَانِي  
2430- وَذَا بِالِاسْتِقْرَاءِ مَعَ أدْلَاهُ لَا يَنْتَمِي وَاضِحُهَا لِقِلَّةِ  
2431- فَهِيَ بَيَانُهُ عَلَى التَّفْصِيلِ وَهُوَ لِمَا يُبْدِيهِ ذُو شُمُولٍ

### «المسألة الرابعة»

- 2432- لِلنَّاسِ فِي السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ مَأْخِذُ عَتِيدَةِ الصَّوَابِ  
2433- مِنْهَا اغْتِبَارُ الشَّاهِدِ الْقُرْآنِيِّ فِي صِحَّةِ السُّنَّةِ فِي الْمَعَانِي  
2434- مِثْلُ وَمَا أَتَاكُمْ الرَّسُولُ فَهُوَ عَلَى مَا تَقْتَضِي دَلِيلُ  
2435- لِأَنَّهُ الْأَصْلُ لِمَا قَدْ مَرَّ وَذَا لِبَعْضِ السَّلَفِ اسْتَقْرَاءُ  
2436- وَهُوَ قَرِيبٌ مِنَ الْإِسْتِدْلَالِ أَوْ هُوَ نَفْسُهُ عَلَى الْإِعْمَالِ  
2437- ثَانٍ لَهُ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْأَخْذُ لِلْسُّنَّةِ تَبْيِينًا لِمَا  
2438- جَاءَ عَلَى الْإِجْمَالِ فِي الْكِتَابِ مِنْ مُقْتَضَى الشُّرُوطِ وَالْأَسْبَابِ  
2439- وَغَيْرِهَا أَوْ الْمُقَدَّرَاتِ وَمَا لَهُ حَدٌّ بِكَيْفِيَّاتِ



وَأَنَّهُ لِلْمُقْتَضَى بِالْآيَةِ  
عَلَيْهِ قَدْ دَلَّ بِمَا يُصَابُ  
مَا كَانَ مُجْمَلًا مِنَ الْمَعَانِي  
فَهُوَ لَدَى السُّنَّةِ قَدْ تَفَصَّلَا  
تَجِدُهُ فِيهَا وَاضِحَ الشَّوَاهِدِ  
يُلْفَى وَفِي الْإِسْلَامِ وَالْإِحْسَانِ  
إِلَيْهِ تَرْغِيبًا وَتَرْهِيبًا مَعَا  
ثُمَّ تَلَا فِي طَارِيءِ النُّقْصَانِ  
وَجَاءَتِ السُّنَّةُ بِالْبَيَانِ  
وَالْعِرْضُ عِنْدَ مُلْحَقِ وَالنَّسْلِ  
بِالسُّنَّةِ الْحَاجِي وَالتَّحْسِينِ  
حَيْثُ مَجَالُ الْاجْتِهَادِ وَالنَّظَرِ  
فِي مُقْتَضَى الْكِتَابِ وَارْدَيْنِ  
وَاسِطَةً فِيهَا اجْتِهَادُ الْعُلَمَاءِ  
أَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ شَأْنِهَا التَّعَبُّدُ  
إِذْ ذَاكَ فِيهَا وَلَهُ وَجْهَانِ  
مُحْتَمِلًا لِذَا وَهَذَا أَضْلَاهَا  
مَعَ ذِي اشْتِبَاهٍ عِنْدَ الْإِسْتِعْمَالِ  
مَعَ لَاحِقٍ يُوجَدُ فِي مَبَاحِثِ  
فِيهِ لَفَرْعٍ مَعَ أَضْلٍ رَاسٍ  
أَضْلٌ لَهُ تَحَقُّقٌ فِي شَأْنِ  
بِهِ وَمَا يَشْمَلُهُ مَعْنَاهُ

2440- مِنْ نَوْعِي الْعَادَةِ وَالْعِبَادَةِ  
2441- الثَّالِثُ اعْتِبَارُ مَا الْكِتَابُ  
2442- فِي مُقْتَضَى السُّنَّةِ مَعَ بَيَانِ  
2443- فَكُلُّ مَا لَدَى الْكِتَابِ أَصْلًا  
2444- وَلْتَعْتَبِرْ ذَلِكَ فِي الْمَقَاصِدِ  
2445- فَإِنَّ حِفْظَ الدِّينِ فِي الْإِيمَانِ  
2446- وَفِي مُكَمَّلَاتِهِ وَهِيَ الدُّعَا  
2447- ثُمَّ جِهَادُ كُلِّ ذِي عُدْوَانِ  
2448- وَأَضْلُ ذَاكَ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ  
2449- وَالنَّفْسُ وَالْمَالُ كَذَا وَالْعَقْلُ  
2450- وَكَالضَّرُورِيَّاتِ فِي التَّبَيِّنِ  
2451- الْمَأْخُذُ الرَّابِعُ وَهُوَ يُعْتَبَرُ  
2452- مَا بَيْنَ جَانِبَيْنِ وَاضِحَيْنِ  
2453- أَوْ سُنَّةٍ تَجَازِبَا بَيْنَهُمَا  
2454- مَا لَمْ يَكُ الْمَأْخُذُ فِيهَا يَبْعُدُ  
2455- فَتَضَدُّ السُّنَّةُ بِالْبَيَانِ  
2456- إِلْحَاقُهَا بِجَانِبٍ أَوْ جَعْلُهَا  
2457- كَبَيِّنِ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ  
2458- وَأَضْلَى الطَّيِّبِ وَالْخَبَائِثِ  
2459- كَذَاكَ مَا الْمَجَالُ لِلْقِيَاسِ  
2460- كَمِثْلِ أَنْ يُوجَدَ فِي الْقُرْآنِ  
2461- وَتُلْحَقُ السُّنَّةُ مَا دَانَاهُ



- 2462- كَانَ بِوَحْيٍ أَوْ بِالْاجْتِهَادِ  
 2463- وَمِثْلُهُ مَا جَاءَ فِي الرِّضَاعَةِ  
 2464- الْمَأْخُذُ الْخَامِسُ مَا فِيهِ النَّظَرُ  
 2465- إِلَى أدْلَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ  
 2466- يَرْجِعُ مَعْنَاهَا لِشَيْءٍ وَاحِدٍ  
 2467- فَتَضَدُّ السُّنَّةُ فِي ذَا الْمَعْنَى  
 2468- وَمِثْلُ ذَا مِنْ الْحَدِيثِ لَا ضَرَرَ  
 2469- الْمَأْخُذُ السَّادِسُ مَا فِيهِ النَّظَرُ  
 2470- وَقَضْدُهُ تَطَلُّبُ الْمَعْنَى  
 2471- إِمَّا عَلَى التَّنْصِصِ أَوْ إِشَارَةٍ  
 2472- وَهُوَ وَإِنْ أُلْفِيَ فِي مَسَائِلِ
- وَإِنَّ ذَاكَ فِي الرَّبِّ لَبَادٍ  
 وَحُكْمِ مَاءِ الْبَحْرِ فِي الطَّهَارَةِ  
 مُسْتَنْدٌ فِيمَا مِنَ الْحُكْمِ اعْتَبَرَ  
 جَاءَتْ لِجُمْلَةٍ مِنَ الْمَعَانِي  
 مَعَ اخْتِلَافِ أَضْرُبِ الْمَوَارِدِ  
 كَأَنَّهَا مَجْمُوعٌ مَا قَدْ عُنَا  
 مَعَ مَا بِمَعْنَاهُ اسْتَقَرَّ فِي سُورِ  
 إِلَى تَفَاصِيلِ الْكِتَابِ وَالْخَبَرِ  
 فِي سُنَّةٍ مِنْ مُقْتَضَى الْقُرْآنِ  
 مِنْ حَيْثُ مَا تُفْهَمُ الْعِبَارَةُ  
 مِثْلُ بَيَانِ الْفَجْرِ غَيْرُ شَامِلٍ

### «المسألة الخامسة»

- 2473- وَحَيْثُ قِيلَ فِي الْكِتَابِ إِنَّهُ  
 2474- وَإِنَّمَا جَاءَتْ لَهُ مُبَيِّنَةٌ  
 2475- فَذَاكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَوَامِرِ  
 2476- وَخَارِجٌ عَنْ ذَاكَ كَالْإِخْبَارِ  
 2477- ضَرْبَانِ ضَرْبٌ جَاءَ فِي التَّقْرِيرِ  
 2478- فَذَاكَ لَا إِشْكَالَ فِيهِ أَنَّهُ  
 2479- كَمِثْلِ مَا عَنْهُ أَتَى فِي حَالِ  
 2480- ثَانِيهِمَا مَا وَقَعَ ابْتِدَاءً  
 2481- فَذَاكَ لَا يَلْزَمُ فِيهِ أَنْ يُرَا  
 2482- وَفِي الصَّحِيحِ مِنْهُ حَظٌّ صَالِحٌ
- دَلِيلُ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ السُّنَّةُ  
 وَلِعُمُومِ مَا اقْتَضَى مُعَيِّنَةٌ  
 وَلِلنَّوَاهِي وَلِلإِذْنِ الصَّادِرِ  
 بِمَا يَكُونُ أَوْ بِأَمْرِ جَارٍ  
 فِي مَوَرِدِ السُّنَّةِ كَالْتَفْسِيرِ  
 تُبَيِّنُ الْكِتَابَ فِيهِ السُّنَّةُ  
 أَمَّتِيهِ وَقِصَّةِ الدَّجَّالِ  
 لِغَيْرِ تَفْسِيرٍ بِحَيْثُ جَاءَ  
 وَفِي الْكِتَابِ أَضْلُهُ مُقَرَّرًا  
 وَفِي الْمُكَمَّلَاتِ ذَاكَ وَاضِحٌ



## «المسألة السادسة»

- 2483- وَتُطْلَقُ السُّنَّةُ فِي الْإِخْبَارِ  
 2484- فَالْقَوْلُ بَيِّنٌ وَلَا تَفْصِيلَ فِي  
 2485- وَالْفِعْلُ فِيهِ الْكَفُّ مِمَّا يُدْخَلُ  
 2486- هَذَا وَلَا بُدَّ مِنَ التَّبْيِينِ  
 2487- فَمَا بِهِ فِعْلُ الرَّسُولِ حَقَّقًا  
 2488- مَا لَمْ يَرَدْ مَا يَقْتَضِي تَبْيِينَهُ  
 2489- وَذَا مُقَرَّرٌ لَدَى الْأُصُولِ  
 2490- تَقْرِيرٌ أَنَّ الْفِعْلَ فِي التَّأْسِي  
 2491- وَالتَّرْكُ فِي الْأَصْلِ لِغَيْرِ مَا أُذِنَ  
 2492- إِمَّا عَلَى الْإِطْلَاقِ أَوْ فِي حَالِ  
 2493- وَقَدْ يَكُونُ التَّرْكُ فِي الْمُبَاحِ  
 2494- كَالْتَّرْكِ لِلضَّبِّ بِحُكْمِ الطَّبْعِ  
 2495- وَالتَّرْكُ خَوْفَ الْإِفْتِرَاضِ لِلْعَمَلِ  
 2496- أَوْ تَرْكُ مَفْضُولٍ بِفِعْلِ الْأَفْضَلِ  
 2497- وَأَمَّا الْإِقْرَارُ لِمَا قَدْ سُمِعَا  
 2498- عَلَى الْمُبَاحِ وَعَلَى الْمَطْلُوبِ  
 2499- إِذْ كُلُّهَا فِي مُقْتَضَى الْإِذْنِ أَنْدَرَجَ  
 2500- قَوْلُ الرَّسُولِ بِاقْتِرَانِ الْفِعْلِ فِي  
 شَأْنِ التَّأْسِي غَايَةَ الْمُكَلَّفِ

## «المسألة السابعة»

- 2500- قَوْلُ الرَّسُولِ بِاقْتِرَانِ الْفِعْلِ فِي  
 شَأْنِ التَّأْسِي غَايَةَ الْمُكَلَّفِ



- 2501- وَحَيْثُ مَا الْقَوْلُ بِإِذْنٍ قَدْ وَرَدَ  
وَكَانَ فِي الْفِعْلِ سِوَى ذَاكَ اعْتُمِدَ  
2502- فَلَا قِتْدَاءَ بِالرَّسُولِ أَحْسَنُ  
فِي التَّارِكِ وَالْأَخْذِ بِإِذْنِ بَيْنُ  
2503- كَإِذْنِهِ فِي الْهَجْوِ لِلْكَفَّارِ  
وَمَا عَلَى سَبِيلِ ذَاكَ جَارِ

### «المسألة الثامنة»

- 2504- وَإِنْ يُوَافِقُ فِعْلُهُ مَا قَدْ أَقْرَ  
فَهُوَ صَحِيحٌ فِي التَّاسِي مُعْتَبَرُ  
2505- إِذْ نَفْسُ الْإِقْرَارِ بِحَيْثُ مَا صَدَرَ  
لَا يَقْتَضِي الْجَوَازَ مِنْ غَيْرِ نَظَرُ

### «المسألة التاسعة»

- 2506- وَسُنَّةُ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ  
مَقْبُولَةٌ فِي جُمْلَةِ الْأَحْكَامِ  
2507- لِمَا أَتَى فِي شَأْنِهِمْ خُصُوصاً  
أَوْ فِي عُمُومٍ يَقْبَلُ التَّخْصِيصُ  
2508- وَشِدَّةُ اقْتِدَائِهِمْ أَوْجَبَ أَنْ  
كَانَ الَّذِي يَرُونَهُ أَهْدَى سَنَنِ  
2509- وَمِنْ هُنَا يَظْهَرُ كَوْنُ مَالِكٍ  
مُتَّبِعاً مُسْتَحْسَنَ الْمَدَارِكِ  
2510- إِذْ جَدَّ فِي اقْتِفَاءِ آثَارِ السَّلَفِ  
فَصَارَ مُقْتَدَى بِهِ عِنْدَ الْخَلْفِ

### «المسألة العاشرة»

- 2511- مَا كَانَ مُخْبِراً بِهِ الرَّسُولُ  
مِنْ خَبَرٍ فَهُوَ كَمَا يَقُولُ  
2512- مُعْتَمَدٌ عَلَيْهِ فِيمَا أَخْبَرَ  
بِهِ وَعَنْهُ مُطْلَقاً حَيْثُ جَرَا  
2513- كَمِثْلِ مَا إِذَا بِحُكْمٍ نَظَقَا  
أَمْراً وَنَهياً فَهُوَ حَقٌّ مُطْلَقاً  
2514- مُتَّبِعَ الْحُكْمِ بِكُلِّ حَالٍ  
فِي الْإِعْتِقَادَاتِ وَفِي الْأَعْمَالِ  
2515- لَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَحْيِ وَالْإِلْهَامِ  
فِيهِ وَالْإِطْلَاعِ وَالْمَنْامِ  
2516- لِأَنَّهُ مُؤَيَّدٌ مَغْضُومُ  
وَفِي الْكَلَامِ حُكْمٌ ذَا مَعْلُومٍ  
2517- وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ أَنَّ الْحُكْمَ  
بِذَاكَ لِلْأُمَّةِ لَنْ يَعُمَّ مَا